

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون



الجلسة ٧٠٠٣

الأربعاء، ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	أذربيجان السيد مهديف
	الأرجنتين السيدة بير سيفال
	أستراليا السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي السيد تشوركين
	باكستان السيد صاحب زادة أحمد خان
	توغو السيد كادانغا - باريكي
	جمهورية كوريا السيد كيم سوک
	رواندا السيد غاسانا
	الصين السيد لي باودنغ
	غواتيمالا السيد روسينثال
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيدة لوکاس
	المغرب السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت

جدول الأعمال

حماية المدنيين في التفاعلات المسلحة

حماية الصحفيين

رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة
لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2013/393)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

حماية الصحفيين

موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأرحب بنائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، الذي أعطيه الكلمة الآن.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة وفي الوقت المناسب. وأود أن أشيد بكم، سيدي الرئيسة، على توجيه الدعوة إلى ممثلين بارزين من ذوي الخبرة الميدانية في عالم الصحافة إلى مجلس الأمن اليوم.

إن حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان المكفولة في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهي تشكل ركيزة أساسية لجميع المجتمعات. وهي تزدهر في وجود وسائل الإعلام المستقلة والتعددية الديمقراطية وتعتمد على تلك الوسائط بوصفها أساسا للمناقشة والخطاب السياسي الديمقراطي المستنيرين.

لقد قتل في العقد الماضي أكثر من ٦٠٠ صحفي أثناء اضطلالهم بدورهم الهام في خدمة المجتمع. وقبل عشرة أيام فقط، قتل ليان عبد الله فرح، الصحفي في التلفزيون الصومالي بإطلاق النار عليه أثناء عودته إلى بيته. وقد أدين اغتياله على نطاق واسع. غير أن اغتياله لم يكن حالة منعزلة. وتكرّس مناقشة اليوم لحماية المدنيين مع التركيز بوجه خاص على حماية الصحفيين في الصراعات المسلحة.

ولكن علينا ألا ننسى أيضا أن الصحفيين يواجهون العديد من المخاطر الجسيمة في غير حالات الصراع في شتى أنحاء العالم. ومع ذلك، ففي حالات الصراع المسلح يتعرض ممثلو السلطة الرابعة الذين يضطلعون بدور بالغ الأهمية للخطر بشكل خاص. ففي العام الماضي قتل في سوريا ٤١ صحفيا،

رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2013/393).

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة ممثلي إسرائيل، إكوادور، أوكرانيا، البرازيل، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قطر، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، ليتوانيا، ماليزيا، النمسا، نيوزيلندا، الهند، هولندا، اليابان، واليونان.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيدة كاثلين كارول، السيد مصطفى حاجي عبد النور، السيد ريتشارد إنجل، والسيد غيث عبد الأحد.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/393، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

وينبغي الإشارة إلى أن كفالة حرية التعبير والوصول إلى وسائل الإعلام المستقلة والمعلومات قد سُلبت الضوء عليها في تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي أنشأه الأمين العام. وهذه القيم والمبادئ أساسية إذا كنا نريد ضمان سيادة القانون ووجود مؤسسات فعالة. فالمؤسسات التزيهة التي تؤدي عملها بشكل جيد أساسية للتنمية والازدهار.

والمرحلة الأولى من خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة الصحفيين تشمل التنفيذ في بلدان مختارة، ولكن، أود أن أؤكد أن الحاجة إلى تنفيذها في كثير من البلدان الأخرى ليست أقل إلحاحا. وتستند خطة العمل إلى نهج متعدد الأبعاد متعدد الجهات. وهي تعتمد على مشاركة الحكومات ودعمها، وخاصة من خلال وزارات الإعلام، إلى جانب وسائل الإعلام المحلية والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية. وتشجع كيانات الأمم المتحدة كافة في خطة العمل أيضا على أن تقدم المعلومات التي تسهم في توفير مزيد من السلامة للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام.

ويمكن لمجلس الأمن، أيضا، أن يضطلع بدور هام من خلال التفاعل والوقوف ضد قمع حرية وسائل الإعلام متى وأينما كانت. فعندما يقتل الصحفيون، كثيرا ما يتم إخفاء المعلومات بشأن التهديدات للسلام والأمن الدوليين. ولذلك، فلدى معالجة حالات مدرجة في جدول أعماله، قد يرغب المجلس بشكل خاص في النظر في استهداف الصحفيين والتهديدات الأخرى لحرية التعبير.

وأود أن أختتم بياني باقتباس كلمات الأمين العام في اليوم العالمي لحرية الصحافة لهذا العام، الذي احتفل به في أيار/مايو. إذ قال "إن جميع الصحفيين، في وسائل الإعلام كافة، يحتاجون إلى تمكينهم من أداء عملهم. وعندما يكون التكلم آمنا، فإن العالم برمته هو المستفيد".

بمن في ذلك، أولئك الذين يستخدمون وسائل الإعلام الاجتماعية. وفي العراق وأفغانستان قتل ١٠٨ صحفي منذ عام ٢٠٠٦. ومعظم الضحايا من الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام المحليين. وفي أغلب الأحيان يقتل الصحفيون الذين يغطون ممارسات الفساد والأنشطة غير القانونية الأخرى. وفي معظم الحالات يتلقى الصحفيون تهديدات قبل اغتيالهم.

وتتخذ الهجمات على الصحفيين أيضا شكل الاختطاف، وأخذ الرهائن، والتحرش، والتخويف والاعتقال غير القانوني. وغدت الصحفيات ضحايا للتحرش الجنسي والاعتصاب بشكل متزايد.

وعلى أن نتذكر أنه في كل مرة يقتل صحفي على أيدي متطرفين أو عصابات المخدرات أو حتى القوات الحكومية، فإن أصوات من يتكلمون باسم ضحايا النزاع والجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان تنقص واحدا. وكل صحفي يغتال أو يتعرض للتخويف حتى يلزم الصمت يعني أن المدافعين عن الجهود الرامية لاحترام الحقوق وضمان الكرامة الإنسانية ينقصون واحدا. وأقل ما يمكننا عمله عندما يقتل صحفي هو كفالة سرعة التحقيق في وفاته وضمان الانتصاف. فمن الأمور الصادمة وغير المقبولة حقا أن أكثر من ٩٠ في المائة من اغتيالات الصحفيين تمر دون عقاب.

لقد وضعت خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب من أجل تهيئة بيئة حرة وآمنة لوسائل الإعلام في حالات النزاع وفي غير حالات النزاع. واعتمدها في نيسان/أبريل ٢٠١٢ مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بقيادة اليونيسكو. ويرجع الأساس المنطقي إلى أن حماية حرية وسائل الإعلام شرط أساسي لحرية التعبير عن الرأي والديمقراطية. وهذا أمر وثيق الصلة أيضا بالسعي إلى السلام والأمن، وإلى التنمية كذلك.

وشأنهم شأن أولئك الرجال الخمسة، فقد لقي معظم الأشخاص الـ ٣١ المعلقة صورهم وسيرهم الذاتية على الجدار حتفهم بينما كانوا يغطون نزاعات، بداية من معركة ليتل بيج هورن عام ١٨٧٦ في الولايات المتحدة. لقد سقطوا أثناء الحرب الإسبانية - الأمريكية في كوبا، والحرب الروسية - اليابانية، والتراع الكوري، والحرب العالمية الثانية، التي سقط خلالها خمسة من صحفيي (أب)، وتوفي خمسة آخرون في فيتنام.

وقتل عدد كبير بالرصاص - في كمين أو شغب أو عند نقطة للتفتيش؛ ووقع بعضهم في الأسر وعذبوا وقتلوا رميا بالرصاص على أيدي النازي. واعتدى الغوغاء على اثنين أثناء قلاقل أهلية. وأصيب آخرون بجروح مميتة تحت القصف بقذائف الهاون أو المدفعية. وقضى أحدهم نحيبه على متن سفينة حربية، ولقي آخر مصرعه على ظهر سفينة للاجئين. وفقد البعض في حوادث سقوط طائرات أو في واحدة من الحوادث الكثيرة لتحطم المروحيات، ومنها الحادث الذي وقع في أفغانستان عام ١٩٩٣ وراحت ضحيته السيدة الوحيدة المعلقة صورها على جدار الشرف، صديقتي شارون هربوغ.

إننا نأتي بزازيرنا إلى جدار الشرف، ومن المهم أن نشرح لهم خصوصية ذلك المكان بالنسبة لنا. فأولئك الأشخاص جزء من أسرتنا المهنية. وهم في عقلي وقلبي في كل مرة نوفد صحفيين من (أب) إلى الأماكن الغادرة الكثيرة من العالم.

ولكن في حالات كثيرة، لا يتجه الصحفيون إلى مهمة في موقع غادر. فتلك المهمة الخطيرة قد تكون في البلد الذي يسمونه الوطن، والخطر قد لا يتأتى من الحرب. وفي حقيقة الأمر، فإن غالبية الصحفيين الذين يلقون حتفهم اليوم لا يقعون في مرمى النيران المتبادلة وقت الحرب، بل إنهم يُقتلون بسبب عملهم ليس إلا. وقلما يحل لغز عمليات القتل تلك؛ وقلما يعاقب القتلة.

ولجنة حماية الصحفيين توثق الاعتداءات على الصحفيين كل عام، وتقاريرها السنوية قائمة للغاية. فأكثر من ٣٠ صحفيا

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كارول.

السيدة كارول (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لكي أتكلم في هذا الموضوع الهام، حق الصحفيين في جميع أنحاء العالم في العمل دون أن يتعرضوا للتهديد أو الخطر.

إن كل من يدخل صالة التحرير الرئيسية في المقر العالمي لوكالة أنباء أسوشيتدبرس - واختصارا (أب) هنا في نيويورك، يمر بمحاذاة جدار الشرف، وهو عبارة عن عرض خافت الإضاءة يضم صوراً فوتوغرافية وسير ذاتية لـ ٣١ من صحفيي (أب) الذين لقوا حتفهم أثناء تأدية عملهم منذ أنشئت المؤسسة قبل ١٦٧ عاما. إنني أمر بها كل صباح، وكثيرا ما أتوقف وأطيل النظر إلى وجوه خمسة رجال قتلوا أثناء فترة عملي كرئيسة تحرير: وهم نزيه دروازي، قتل في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بينما كان يصور مواجهة بين الجنود الإسرائيليين وفلسطينيين في مدينة نابلس بالضفة الغربية؛ وصالح إبراهيم، وقاتل بالرصاص في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ لدى وصوله لتغطية حادث انفجار في مدينة الموصل العراقية؛ وأسوام أحمد لطف الله، وقاتل برصاص متمردين بينما كان يصور اشتباكهم مع الشرطة في الموصل في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛ وأحمد هادي ناجي، الذي غادر منزله على متن دراجته النارية ذات اللونين الأحمر والأبيض في طريقه إلى مكتب (أب) في بغداد حيث اختفى - وعثر على جثته في مشرحة بعد ستة أيام، في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧؛ وقد أصيب برصاصة خلف الرأس؛ وأنتوني ميتشيل، وكان في طريق العودة إلى وطنه كينيا قادما من غرب أفريقيا بعد رحلة عمل عندما تحطمت طائرته في الكاميرون في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، وقتل جميع من كانوا على متنها.

والبث المباشر عبر السواتل، ويسهم كثير منهم إسهامات مهمة في التغطية الإخبارية. وهناك صور وتقارير موثقة من قلب سوريا - التقط بعضها مواطنون عاديون أو حزيون، مما ساعد العالم على فهم مجريات المعارك في ذلك البلد خلال العامين الماضيين.

إنّ عملهم يثري ما نتعلمه عن العالم كل يوم؛ ومع ذلك فإن ما يتعرضون له من تهديد لا يقل عن التهديد الذي يتعرض له الصحفيون المحترفون. فمن سيوفر لهم الحماية؟ وهنا، في موقع أقرب إلى قلوبنا، من يحمي المراسلين والمصورين والمحررين والمعلقين الإذاعيين ومقدمي البرامج التلفزيونية، أولئك الرجال والنساء الذين يعترهم الخوف كل يوم، ولا ينفكون يحسبون المخاطر التي ينطوي عليها مجرد أدائهم لوظائفهم، لا يعرفون هل سيكون النفس التالي الذي يتفلسونه هو النفس الأخير.

سلامة الصحفيين بالنسبة لي ليست موضوعا سياسيا، ولا صرخة استنفار مهنية، وإنما هي مسألة شخصية بدرجة عميقة. جميع الصحفيين الذين فقدناهم تركوا من خلفهم أسرا، تضم في الغالب أطفالا صغارا ينشؤون وليس في ذاكرتهم إلا صورة تكاد أن تكون بلا ملامح لأب أو لأم لن يعود إلى البيت أبدا. ومهما رغبت في ذلك، فأنا أعلم أنني لا أستطيع شخصا أن أوفر الحماية لصحفي الوكالة المنتشرين في كل ركن من أركان المعمورة. ولكني مع ذلك أحاول أن أفعل ذلك كل يوم، فهناك على جدار الشرف بالوكالة صورة لـ ٣١ ضحية، ويكفي ٣١ صورة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة كارول على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد عبد النور.

السيد عبد النور (تكلم بالإنكليزية): اسمي مصطفى حاجي عبد النور. عملت، خلال السنوات السبع الماضية، مراسلا لوكالة الصحافة الفرنسية في الصومال. على غرار

يقتلون كل سنة، ويتعرض كثيرون للاختطاف والتعذيب أولا. وفي الأغلبية الساحقة من الحالات - ٩٠ في المائة منها - يفلت القتلة من العقاب، فيكونوا طلقاء لتكرار الاعتداء والقتل مرة ثانية. وقد تبين للجنة حماية الصحفيين أن معظم القتلى من الصحفيين - ٥ من كل ٦ - يقتلون في مسقط رأسهم أثناء تغطيتهم حوادث محلية تتعلق بالجريمة والفساد. وهم يتعرضون للاعتداء من جانب أشخاص يعرفون طبيعة عملهم، وكثيرا ما يعرفونهم شخصا. ويتعرض الصحفيون للخطر والاعتقال والضرب المتكرر؛ بينما تخضع أسرهم وزملاؤهم للتهديدات. وكثيرا ما تتصاعد التهديدات وبعض الصحفيين يفر من وطنه ليقضي بقية حياته في المنفى. وقد يقبع بعضهم في السجن، ربما لسنوات. والبعض يختفي من على وجه الأرض. والكثير منهم - كثير جدا - يقتلون: ١٢ في الصومال في العام الماضي وحده، وخمسة في باكستان، وأربعة في البرازيل، وثلاثة في سوريا، وآخرون في روسيا ونيجيريا وكمبوديا وبنغلاديش وتايلند وإكوادور والهند والفلبين.

إذا، لماذا ينبغي لقادة العالم الاهتمام بالتهديدات ضد الصحفيين؟ فالكثير من المسؤولين على مستوى العالم يشكون من أن الصحفيين يتصفون بالجموح والفضول. فهم يطرحون الأسئلة ويكتبون التقارير ويلتقطون الصور التي لا تلقى قبولا من الأشخاص ذوي الحيشة الذين يشملونهم بالتغطية دائما. وهم يوجهون عدساتهم إلى أشياء لا يريد بعض الأشخاص أن يراها العالم. إلا أن الصحفيين يمثلون المواطن العادي. فهم يطرحون الأسئلة نيابة عن أولئك المواطنين. وهم يذهبون إلى أماكن لا يستطيع الناس أن يذهبوا إليها، وهم شهود. وأي اعتداء على صحفي هو اعتداء بالوكالة على المواطن العادي - اعتداء على حق المواطنين في معرفة المعلومات عن مجتمعاتهم ومؤسستهم.

صحيح، أن أدوات الصحفي اليوم متوفرة لأولئك المواطنين العاديين. فلهذه الهواتف وآلات التصوير الذكية

يستطيع طفل يحمل مسدسا أن يتبعك في الطريق ويطلق عليك النار؟ ليس هناك طريق تعتاد عليها إلى عملك، إذ يتعين عليك تغيير مسارك كل يوم. إنك تنتظر دورك لأن المسلحين يقفون هناك في انتظارك.

جميع زملائي الصحفيين الذين قتلوا كان يدركون حجم المخاطر. وقد جادوا بأرواحهم لأنهم أرادوا أن يرووا للناس ما يحدث. لقد دفعوا أرواحهم ثمنا لأنهم أرادوا قول الحقيقة.

حين أتناول هاتفني المحمول ينتابني الحزن، لأن أرقامهم مسجلة فيه، كما لو كان بمقدوري الضغط على أرقامهم والحديث معهم. لن أحذف أسماءهم لمجرد أن القتلة قد وضعوا حداً لحياتهم. بل سأنتظر ذلك اليوم الذين تقام فيه العدالة ويعاقب الجناة على إطلاقهم النار على الصحفيين. في بعض الأحيان، تنفذ السلطات فعلاً بعض الاعتقالات. إلا أنها نادراً ما تؤدي إلى الإدانة والعقوبة. يظل مرتكبو هذه الجرائم البشعة أحراراً ليقتلوا مرة أخرى ويفلتوا من العقاب.

في هذا الوضع الرهيب، من الطبيعي التساؤل: "لماذا يصبح المرء صحفياً؟" في الواقع، لماذا نخاطر بحياتنا لنقدم الأخبار إلى العالم؟

لا شك في أنه بدون صحافة حرة لا يمكن أن يتمتع أي بلد بالحرية. أود أن أبلغ المجلس بأن لنا هدفاً أسمى من أجل الخير، وأنا بأدائنا واجبنا نحس بأننا ننقذ أرواحاً. نحن بحاجة إلى وسائل الإعلام من أجل بلدنا المضطرب، لكي ننمو ونساعد في توفير المعلومات، وتقديم الترفيه الضاحك، والتوعية والإرشاد، ونؤدي دورنا في بناء السلام. نتحدث إلى جميع الأطراف في الصراع، ونقدم المنبر للنقاش والخطاب السياسي اللذين سيشكلان المستقبل.

العديد من زملائي في المهنة، يصفني الناس في شوارع مقديشو المغيرة بـ "الرجل يمشي وهو في عداد الأموات". يوماً بعد يوم، أرسل إلى العالم أخباراً عن الشعب الصومال، عن المشاكل التي يواجهها وعن آماله في المستقبل. غير أنني اليوم أجلس هنا وقد حملت معي أخباراً عن زملائي ورفاقي، الصحفيين مثلي، الذين قدموا أرواحهم وهم يرسلون الأخبار من نفس الشوارع.

أنا أتكلم من واقع تجربتي بصفتي صحفياً في الصومال، ولكني أريد أن أعبر عن مشاعر جميع الصحفيين في سوريا، والبرازيل، ومصر، وباكستان وغيرها من البلدان، الكبيرة والصغيرة، الذين لقوا حتفهم، أو فقدوا، أو تعرضوا للمضايقات على مر السنين.

قصتي ليست فريدة. وما وقوفي بين ظهرانيكم اليوم هنا إلا لأنني أحسن حظاً، ولأن المسلحين الذين قتلوا الكثير جداً من زملائي - أصدقائي - لم يعثروا علي بعد. بالنسبة للصحفي، لا يعدو الأمر أن يكون لعبة انتظار. أداة السؤال هنا ليست "هل"، بل "متى". الصحفي يقدم الأخبار، لكن في الصومال، كثيراً ما يتحول الصحفي نفسه إلى خبير. إن رجعنا إلى المنزل أحياء، فإننا نحتفي بذلك اليوم الإضافي مع زوجاتنا وأطفالنا، ويحدونا الأمل في أن يستمر حسن الطالع ذلك حتى اليوم التالي.

بدأت الحرب الأهلية في الصومال منذ أكثر من عقدين من الزمن. ومنذ ذلك الحين، قتل ما يقرب من ٦٠ صحفياً وهم يقومون بتغطية واحدة من أسوأ وأطول الأزمات الإنسانية في العالم. في العام الماضي، قتل ١٨. وفي هذا العام قتل أربعة حتى الآن.

يتعرض الصحفيون للتهديدات من جميع الأطراف، فليس هناك عدو واحد بعينه. كيف يأمن الصحفي فيتكلم بينما يستطيع مسؤول الأمن أن يزج به في السجن لمجرد أنه غير راض عن أحد الأخبار؟ كيف يأمن الصحفي فيتكلم بينما

بمر بها بلدنا، ونساعد في إنقاذ الأرواح، وتطوير السلام. ولكن حتى بجلوسي بينكم هنا، بعيدا جدا عن بلدي في الجانب الآخر من العالم، ووجودي في وضع مختلف للغاية بالمقارنة مع الحياة في مقديشو، فإن الأمر لا يخلو من المخاطر. بإظهاري وجهي للمجلس وللعالم، أزيد خطر أن أصبح هدفا عندما أعود إلى الديار. ولكنني صحفي. قد يطلقون على "الرجل الذي يمشي وهو في عداد الأموات"، لكنني سأظل أرسل الأخبار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد عبد النور على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد أنجيل.

السيد أنجيل (تكلم بالإنكليزية): اسمي ريتشارد أنجيل. أعمل في شبكة إن بي سي نيوز في وظيفة كبير مراسلين الشؤون الخارجية. أعمل في مهنتنا العجيبة هذه منذ حوالي ١٧ سنة. عادة ما أنتقل من بؤرة اضطرابات إلى أخرى. وأعرف العديد من الأشخاص الذين يتكلمون أيضا اليوم هنا أيضا، مثل غيث، وقابلت للتو مصطفى. أثني عليه لحديثه اليوم، لأن العمل في مقديشو تجربة بالغة الخطورة حقا. ونأمل ألا يكون رجلا يمشي وهو في عداد الأموات.

ما أود أن أتكلم عن اليوم هو: من هو الصحفي؟. أود أن أشكر المشاركين في قاعة المجلس على تناول هذه القضية المهمة جدا. أعلم أن هناك الكثير من المسائل المهمة الجارية في العالم. بالنسبة لنا في هذه المهنة، هذه مسألة أثيرة على قلوبنا وأمر نفكر فيه كل يوم. أنها مهمة حقا من أجل الحرية والديمقراطية ونشر المعلومات والمعارف.

على مدى الـ ١٧ عاما الماضية، دأبت على الذهاب من مكان إلى آخر. وتعرض لبعض التجارب السيئة. قبل ستة أشهر تقريبا، احتطفت في سوريا. وتمكنا من الفرار في تبادل لإطلاق النار.

عندما يُقتل الصحفي، يموت الخبر أيضا. يمكن لمجتمع بأسره أن يذهب في طي النسيان ببساطة لأن أحدا لم يتبق ليروي قصته.

مصدر القلق هنا هو إلى متى ستستمر شجاعة الصحفيين الصوماليين وعزيمتهم؟ لم يتبق منا إلا القليل. ما يناقشه المشاركون هنا اليوم سيساعد على إنقاذ الأرواح. ويمكن اتخاذ إجراءات.

يشكل إعادة بناء النظام القضائي تحديا طويل الأجل في الصومال، لكن مع ذلك يستطيع المجتمع الدولي أن يساعد. في الصومال لا يوجد نظام قضائي فعال لحماية الصحفيين. هناك شواغل بشأن احتمال فرض قيود في مشروع قانون للإعلام. يمكن اتخاذ خطوات فورية نحو كفالة الفعالية والحياد في التحقيق في جرائم قتل الصحفيين ومحكمة المسؤولين عنها. نحتاج إلى الدعم والتدريب. نحن مواطنون يرغبون في نقل الحقائق.

ما أنا إلا شخص واحد فقط - مراسل - لكن أصوات الناس الذين أتكلم معهم والأخبار التي أكتبها تنتقل عبر برقيات الإخبارية ليقرأها الجميع حول العالم.

اضطر العديد من الزملاء إلى ترك الصومال، هاربين منه إلى بلد أكثر أمنا. أتذكر صديقي وزميلي محمد إبراهيم راجح. هرب من البلد عام ٢٠٠٨ وطلب اللجوء في أوغندا، خوفا على حياته. لكنه كان رجلا شجاعا، فغير رأيه ورجع إلى الوطن. قال لي مرة: "ربما أود أن أموت وأنا أرسل الأخبار". للأسف، في وقت سابق من هذا العام، أودوه قتيلا بينما كان يلعب ابنته أمام منزله.

ثمة شيء واحد يشترك فيه جميع زملائي الذين قتلوا: كانوا ملتزمين بإطلاع بقية العالم على ما يجري في بلدهم. وإذ أقف هنا اليوم، أود أن أقول إننا لن نخذل ذلك الحلم. لن يثني شيء أبدا. وسنواصل المسيرة وسنظل نطلع العالم على الأزمات التي

ما أريد أن أفعل اليوم هو ربما تقديم بعض الأفكار العملية حول حماية الصحفيين. أعتقد أنه بغية القيام بذلك، على المرء دراسة مسألة من هو الصحفي. بعد هذا الاستهلال، أود أن أنتقل إلى ملاحظاتي المعدة.

إن توفير الحماية للصحفيين هذه الأيام أمر صعب، ربما أصعب من أي وقت مضى، لأنه على المرء التصدي لمسألة من هو الصحفي ومن هو الناشط بطريقة لم تكن موجودة من قبل على الإطلاق.

إذا عاد المرء بالذاكرة ٥٠ عاما أو حتى ١٥ عاما فقط، كان الصحفيون معروفين جيدا. كنا نحمل شارات تحدد أماكن عملنا. كنا ضيوفا على الساحة الدبلوماسية. كنا نتناول العشاء مع السفراء في ساحات الحدائق في القاهرة وبومباي. فعلت هذا مرات عديدة، كان يبعث على السرور. كنا نعتبر عصبة من الأشخاص المتميزين الذين ينبغي حمايتهم لأن مهمنا غالبا ما تثير حنق أشخاص ذوي نفوذ وخطرين. كنا، بشكل ما مثل الدبلوماسيين، يعينون للعمل في أماكن بعيدة، وكنا في حاجة إلى التمتع بنوع من المركز الخاص حتى يمكن أن نظل موضوعيين. يتمتع الدبلوماسيون مثل أعضاء مجلس الأمن بالحصانة بحيث لا يمكن محاكمتهم في المحاكم المحلية، لأنهم في كثير من الأحيان سيبلغون الحكومات بنوعية المعلومات التي لا تريد أن تسمعها. كان الصحفيون يتمتعون بمركز أقل اتساما بالطابع الرسمي لكنه مفهوم بصفة عامة حتى تتمكن من عمل الشيء نفسه للقراء والمشاهدين. هكذا سارت الأمور طوال أكثر من قرن، منذ معركة ليتل بيغورن.

لنعد الآن إلى هذا المشهد في ميدان تقسيم. يوجد مدونون. يوجد من يستخدمون موقع تويتر. يوجد من يعملون بشكل حر ويعتبرون أنفسهم نشطاء. هناك من يعملون بشكل حر وينضمون بالفعل إلى جماعات المتمردين، ويحمل بعضهم السلاح. إذا كانت مناقشة اليوم عن حماية الصحفيين، على

قتل بعض الأشخاص الذين كانوا يحتجزوننا في هذه المعركة. لقد احتجزت مرات عدة من قبل حكومات مختلفة، وتعرضت لرفض منحي تأشيرات دخول. لذلك، فإنني على دراية بالبيئة التي يعمل فيها صحفيو الشؤون الخارجية.

قبل فترة قصيرة، عشت لحظة صفاء، إذا صحت تسميتها هكذا - أو أعتقد أنه ينبغي تسميتها، لحظة ارتباك. كنت في تركيا، أقوم بتغطية أحداث ميدان تقسيم. كانت هناك اشتباكات جارية بين الناس في الميدان والشرطة. كنا نقوم بتصوير الاشتباكات ونحاول التحدث مع النشطاء والتحدث مع الشرطة، الذين تكلموا معنا بالفعل، على الرغم من الغاز المسيل للدموع.

وعندما تراجعت قليلا، ونظرت إلى مسرح الأحداث. كان هناك من يحمل كاميرات كبيرة ومن يحمل كاميرات صغيرة، وكان هناك من يستخدم الهواتف المحمولة. كان هناك بعض الناس يحملون الهواتف المحمولة ويرتدون الأقنعة الواقية من الغازات الذين كان من الواضح أنهم جزء من الصراع والاشتباكات الجارية. لا بد من أنه كان هناك عشرة أشخاص أو عشرون شخصا يقومون بتصوير الاشتباكات، التي ربما شارك فيها بضعة مئات من الأشخاص.

وبينما انظر إلى هذه الحالة من الارتباك الشديد، قلت لنفسي، من كل هؤلاء الأشخاص؟ أكلهم صحفيون؟ وقلت، من منظور الشرطة - وهو منظور لا يتوقع المرء أن يفكر صحفي منه - لا بد أن هذه حالة من الارتباك الشديد. إنها لا تعرف من نحن، نحن نرتدي الأقنعة الواقية من الغازات. كان البعض يرتدي ما بدا أنه أقنعة متخصصة للوقاية من الغازات، وكان البعض يرتدي مجرد أقنعة كالتى يستخدمها عمال الدهان. كان هناك أشخاص يحملون الهواتف المحمولة وبعض الأشخاص، كما قلت، يحملون في أيديهم الحجارة والهواتف المحمولة. كانت حالة من الارتباك الشديد.

لكن هذا النشاط - وهنا يكمن الفرق الرئيسي - وهو
يجب ما يفعله، أو تفعله. إنهم يحصلون على معلومات جيدة،
وعادة صحيحة، ويتابع هذا الشخص حوالي ١٥٠٠٠ شخص
على موقع تويتر. لديهم جمهور صغير، لكن لديهم جمهور. ثم
يجري القبض عليهم. ماذا نفعل؟ هل نعتبه أو نعتبرها صحفياً
أو صحفية، هل نوفر له أو لها حماية الصحفي؟ هل نطالب
بإطلاق سراحه، ربما، على أساس الحق في حرية التعبير أو الحق
في التعبير السياسي؟ لا أعتقد أن الشخص بالضرورة صحفي
لمجرد أنه أو أنها تعرف كيفية استخدام موقع تويتر، لكن مجرد
استخدام موقع تويتر لا يعني أن الشخص ليس صحفياً. إنها
مسألة تقديرية، لكنني أعتقد أنه يتعين على أحد أن يبت فيه.
ليس هذا مجرد تقدير افتراضي. سوف تترتب عليه آثار
حقيقية. لهذا فإن التمييز على قدر كبير من الأهمية.

هذه الأيام، فإن الحكومات والطغاة والديكتاتورون
وحتى الديمقراطيات سعداء فيما يبدو بكل هذا الغموض لأنه
يمكن جمعنا ضمن فئة مثيرة الشغب. كلنا مدونون وتافهون
ومتمردون نحمل كاميرات. يجري جمعنا كلنا ضمن نفس الفئة
السلبية الضارة بشكل عام، المسماة الإعلام. ليس هناك احترام
على الإطلاق للصحفيين المحترفين. نعتقل ونحتجز ونتعرض
للمضايقات والاختطاف. ونقتل. في السابق، إن أرادت
حكومة ترحيل مراسل كبير يعمل لحساب شبكة تلفزيون أو
صحيفة أو وكالة أنباء أمريكية، كانت تفعل ذلك وهي تعلم
أنه ستكون هناك عواقب. اليوم، العديد من الحكومات تفعل
ذلك، وأسوأ، بشكل روتيني.

أعتقد أن السبب الأهم هو لأننا جميعاً لسنا سوى مثيري
شغب. إننا جميعاً جزء من نفس الفئة الغامضة، ولم يعد يعترف
بجمعية المحترفين. أعتقد أنها ينبغي أن تحظى بالاعتراف. ومثلما
يحتاج ممثلو المجتمع الدبلوماسي إلى الحماية لكي يكونوا

المرء أن يقرر من يتلقى هذه الحماية. من الذي يستحقها، ومن
الذي لا يستحقها؟

على مدى العامين الماضيين، قضيت غالباً وقتاً غير قليل
مع المعارضة - المتمردين - في سوريا، وكثير منهم يحمل
كاميرات. من يحملون الكاميرات يسمون أنفسهم صحفيين،
لكنهم بصفة عامة ليسوا صحفيين، إنهم متمردون يحملون
كاميرات. إنهم جزء من المعركة.

لدي قاعدة عامة، أعتقد أنها قد تكون مفيدة بالنسبة
للجميع هنا. إن كان المرء لا يستطيع أن يكتب مقالا أو لن
يكتب مقالا يتعارض مع قضيته، فهو في هذه الحالة ليس
صحفياً ولا يستحق أن يعامل باعتباره صحفياً. ما يفعله ينبغي
أن يندرج تحت حماية حرية التعبير، وهي مناقشة هامة وأوسع
نطاقاً. لكننا لا نتكلم اليوم عن مجرد حرية التعبير، إننا نتكلم
عن حماية الصحفيين. للاختبار وجهان.

فكر في صحفي يعمل لحساب محطة تلفزيون الدولة
- محطة تلفزيون سوري، ما دمت استخدمت المتمردين
السوريين على سبيل المثال. لا يستطيع هذا الصحفي على
الأرجح أن يكتب ضد حكومته أو لن يكتب ضدها. إن
لم يفعل، فربما لم يجتز الاختبار أيضاً. إنه ليس صحفياً أيضاً.
لا أقول إن هذين الشخصين - المتمردين الذي يحمل كاميرا
ومراسل تلفزيون الدولة - يستحقان التعرض لسوء المعاملة،
لكن الاثنين يختلفان اختلافاً جوهرياً عن الصحفيين.

هنا يزداد الأمر تعقيداً. ماذا عن من يعمل بشكل حر
والنشطاء؟ لتفكر في هذه الحالة. إنها حالة افتراضية، لكنني
رأيت كثيرون في حالة من هذا القبيل. هناك نشاط شاب
يستخدم الرسائل القصيرة على موقع تويتر ويلقى القبض عليه
في مصر. هذا النشاط الكاتب الافتراضي مناهض للحكومة،
ومناهض للشرطة. رسائله القصيرة عبر موقع تويتر مليئة بالسباب
للشرطة. هذه هي حياته، ربما يكون هذا ما يفعله طوال الوقت.

كاميرا، إنه لا يدفع ثمن هذا مطلقا. لا يتم إلقاء القبض مطلقا على قائد الدبابة الذي يقتل صحفي آخر. لا يقدم المسؤولون الذين يقومون باحتجاز الناس وتعذيبهم وتخويفهم مطلقا إلى المحاكمة. لا يتم وصمهم بالعار علنا، أمام العالم. يثير هذا شعورا، لدينا وداخلي، بأننا ربما نستحق ذلك. ربما نسعى إلى المشاكل بوجودنا هناك.

يوجه إلينا سؤال، لماذا نذهب إلى هناك. هل لمجرد رواية قصة، هل لمجرد أن نشهد صراع؟ أهى غطوسة؟

ولكن أنا شخصا استبدلت سيارة مليئة بالصحافيين بمرضة واحدة في مقدشو خلال فترة المجاعة، ولكن يتعين علينا أن نكون هناك. ونحن موجودون هناك. إننا نروي القصة. أنا لا أقصد أن لدينا في هذا العصر الحق الحصري في رواية القصة. فهناك العديدون الذين يروونها، لذلك نحن لا نملك بعد الآن حق التفرد بأن نرويها. ولكن لماذا هم يستهدفوننا؟ ولماذا يطاردوننا؟

عندما كنت في الحبس الانفرادي في ليبيا، كان السجناء يأتي إليّ للتكلم معي كل ليلة ويقول لي: أنتم الصحفيون شرعتم في كل هذه المتاعب، وأنتم الصحفيون سببتم ذلك. كنت أحاول أن أشرح له، من وراء القضبان، أنه لو لم يكن شعبه الذي ثار على دكتاتوره، ولو لم يكن الناس، أي الجماهير التي خرجت إلى الشوارع، لما كنت أنا موجودا هناك. ولو لم تقع أعمال القتل وتحصل المجاعة في بعض الدول، لما ذهبنا إلى هناك على الإطلاق. ولكننا نسعد بوجودنا في بلداننا ونكتب المقالات من مكاتبنا. ولكن الاضطهاد القائم يأتي بنا إلى الصراع، ويجعلنا جزءا منه.

وبالتنقل إلى النقطة الرئيسية هنا، أعتقد أن هناك شعورا بالحصانة تجاه قتل صحافي. أعلم جيدا أن صديقي الطيب في مقدشو يساوي رصاصة واحدة تؤدي إلى قتله، ولا أحد يُستجوب بعد إطلاق تلك الرصاصة. ولا ينطبق

موضوعيين، فإننا، إن كان المجتمع الدولي يريد المحترفين وهم موضوعيون أيضا، نحتاج أيضا إلى نوع من الحماية.

أعتقد أن من الأهمية بمكان أن يخوض المرء معركته. ربما ينبغي أن يكون هناك نوعان من الحملات: حملة لحماية حرية التعبير للنشطاء الذين يستخدمون وسائل الإعلام من أجل النهوض بقضاياهم ومعتقداتهم، مهما كانت هذه القضايا، والأخرى حملة لتجديد الالتزام بالدفاع عن المحترفين المتفانين والمديرين الذين يتحملون المخاطر لتقديم نوع المعلومات التي يحتاجها أعضاء المجلس لاتخاذ قراراتهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الأحد.

السيد عبد الأحد (تكلم بالإنكليزية): أهولني كل الكلمات التي ألقيت هنا اليوم. لست أدري إن كان بإمكانني أن أضيف شيئا.

المسألة هي، أن الصحفيين يقتلون منذ بداية الصراع. كون المرء يقف هناك وسط صراع بين طرفين متحاربين يعني أنه يسعى وراء المشاكل. كون امرئ في منطقة حرب. إلا أنه، في العقد الماضي أو ربما قبل ذلك، هناك تعقب منهجي للصحفيين، الذين يتعرضون للقتل والاحتجاز والمطاردة والتعذيب ومعاملتهم أحيانا كسلع تجارية. تعرض العديد من الصحفيين الأجانب في بلدي، العراق، لسوء المعاملة لمجرد أنهم أجانب.

غابت عنا حقيقة أننا مجرد صحفيين، مجرد محترفين، يحاولون رواية قصصهم، مثل الأطباء، مثل الممرضات، مثل أي شخص آخر. أصبحنا وسيلة للضغط، من أجل التأثير على الصراع، من جانب أو آخر. لا أعني فقط أمراء الحرب أو العناصر المارقة أو مجموعة معينة. لدى الذين يقتلون الصحفيين أو يحتجزونهم أو يأسرونهم شعور بالحصانة. لا يتم مطلقا استجواب قائد الطائرة الهليكوبتر الذي يقتل رجلا يحمل

إن الصحفيين يساعدون على التوصل إلى فهمنا للعالم بتقديمهم تقارير دقيقة ومحيدة لما يحدث حولنا. وهذا يتسم بأهمية خاصة في مناطق الصراع، حيث الوصول إلى المعلومات أمر صعب ومتعارض في أغلب الأحيان. الصحفيون كثيرا ما يعرضون أنفسهم للخطر من أجل الكشف عن الحقائق. فهم يذهبون إلى حيث معظمنا غير قادر على الذهاب من أجل الإبلاغ والكشف عن الحقيقة. إنهم يبحثون عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القوانين الدولية ويشهدون عليها. لهذا السبب ينبغي أن تكون لديهم الحرية في كتابة التقارير الإخبارية دون الخوف من أن يتعرضوا للانتقام أو الاستهداف.

للأسف، لا يزال الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز حرية التعبير هم المستهدفون بالتحديد في جميع أنحاء العالم. والعالم الماضي كان واحدا من أكثر الأعوام دموية في السجل المتعلق بوفيات الصحفيين. فقد قتل مائة وواحد وعشرون صحفيا وسجن أكثر من ٢٠٠ صحفي. وكان ثمانية عشر قتيلا منهم لقوا حتفهم في الصومال وحدها. ولم يتغير الكثير هذا العام.

يتذكر الكثيرون هنا قتل الصحفي ليان عبد الله فرح قبل مجرد بضعة أسابيع. كان ليان يعمل لصالح قناة تلفزيون كلسان الذي يتخذ من لندن مقرا له. لقد قدم سلسلة من التقارير بشأن الحملات الانتخابية في بوتلاند الصومالية. قتل ليان بست رصاصات في العنق والصدر من جانب ثلاثة مسلحين. وبيّن مقتله أن فضح الظلم والاعتداء الجنسي غالبا ما يأخذ الصحفيين إلى أماكن غير آمنة، حيث يكونون عرضة للعنف العشوائي، فضلا عن الاستهداف المقصود. في سوريا، قتل ثمانية صحفيين خلال هذا العام وحده، وقتل على الأقل ٣٩ صحفيا منذ بدء الصراع. فقضية قتل الصحفيين حول العالم تبرز أن القتل هو الشكل الأكثر وحشية للرقابة. ومن واجبنا الأخلاقي حماية أولئك الذين يخاطرون بحياتهم باسم الحقيقة والعدالة وحقوق الإنسان.

الأمر علينا فحسب، نحن الصحفيون الأجانب. عندما جرى احتجازي في أفغانستان، عمل جميع أركان صحيفة الغارديان على الإفراج عني. وشاركت الأمم المتحدة في الإفراج عني في ليبيا. ولكن ماذا عن الناس الذين يعملون وسط الصراع، الصحفيين المحليين - العراقيين والصوماليين والأفغان والمصريين ومن جميع أنحاء العالم - هؤلاء هم الناس الذين نخلّفهم وراءنا. نحن ندفع لهم مرتبات عالية لقاء خدماتهم، ونتركهم يداسون تحت عجلات الحرب الأهلية، وعجلات المجاعة. هؤلاء الناس هم أيضا جزء من مجتمع الصحفيين هذا، ويستحقون الحماية.

أعتقد أن هذه الفرصة مذهلة - وكلي أكون صادقا، سأشعر حقا بالسعادة - إذا أقدم مجلس الأمن على بذل جهد للاعتراف بالصحفيين كجزء من الجهود الإنسانية لرواية القصة. العديد من الموجودين هنا يكرهوننا، وأنا أعرف ذلك. وأعتقد أنها لدلالة على أننا نقوم بعملنا على ما يرام إذا استطعنا إثارتكم. ولكن يجب أن يكون ثمة نوع من التوازن. اسمحوا لنا أن نتواجد هناك، ولنعامل كبشر. لا تقدموا على قتلنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد عبد الأحد على إحاطته الإعلامية. وأود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على الادلاء بتعليقاتهم المدروسة والمؤثرة جدا. أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لك، سيدي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. وأود أيضا أن أشكر بحارة نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية القيّمة، وممثلي وسائط الإعلام - السيد إنغل، والسيدة كارول، والسيد عبد الأحد - على مشاطرة خبراتهم المؤثرة وأفكارهم السديدة مع مجلس الأمن صباح هذا اليوم.

ولكن لتقديم قاتليهم إلى العدالة. وينبغي أيضا لوسائل الإعلام القيام بالمزيد من الجهود لتطوير أحكام السلامة لموظفيها.

ويجب على المجتمع الدولي أيضا القيام بدوره. فالصحافيون يقدمون للأمم المتحدة خدمة لا تقدر بثمن، وبخاصة مجلس الأمن، عن طريق الإبلاغ عن الحالات التي تهدد السلم والأمن. وقد وضعت الأمم المتحدة خطة عمل بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. وتؤيد المملكة المتحدة تماما الخطة التي سوف تساعد الدول على وضع تشريعات وآليات تسمح بحرية التعبير، وتدعم الجهود لتنفيذ القواعد والمبادئ الدولية القائمة. ونحن نشجع جميع الدول الأعضاء على العمل مع الأمم المتحدة لتنفيذ أحكامها.

ومن المفارقات المحزنة أن وسائل الإعلام تذكر القليل عن القتلى الصحفيين وموظفي الدعم. فالغالبية العظمى من الصحفيين الذين قتلوا هم صحفيون محليون لا يذكر شيء تقريبا عن مقتلهم. إنهم يصبحون مجرد إحصاءات. وهذه المجموعة غالبا ما تفتقر إلى الحماية والتوجيه المقدمين من كبار وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وهي الأكثر عرضة للخطر والأكثر حاجة إلى الدعم. وكما سمعنا، معظم هؤلاء الصحفيين لم يقتلوا في الصراع المسلح؛ إنما واحد من بين كل أربعة تقريبا لقوا مصرعهم في مناطق القتال. والغالبية العظمى يقتلون في بلدانهم في أوقات السلم، بينما يغطون مسائل خطيرة تتعلق بالمصلحة العامة مثل الفساد والجريمة. إنه لأمر يبعث على الأسى. فقتل الصحفيين اعتداء على الديمقراطية وعلى الهدف المتمثل في تعزيز حرية التعبير.

وفي كل جزء من العالم، وفي أوقات السلم والصراع، يعبر الصحفيون عن صوت الشعب. ويجب على المجلس أن يعترف بهذا الهدف ويدعم تحقيقه. ويجب أن نواصل اتخاذ خطوات لحماية الصحفيين وتمكينهم من تقديم التقارير، لأن

إن المملكة المتحدة ملتزمة التزاما عميقا بحماية المدنيين في حالات الصراع، بما في ذلك حماية الصحفيين، وهي تؤيد تماما القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦). ومن غير المقبول الاستهداف المتعمد للصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بهم الذين يقدمون التقارير عن الصراعات المسلحة ولا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية. ويجب على جميع الأطراف في أي صراع مسلح أن تمتثل تماما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي المتعلق بحماية المدنيين، بمن فيهم الصحفيون والإعلاميون والأفراد المرتبطون بهم. ومثلما أكد المجلس مجددا في بيان رئاسي صدر في شباط/فبراير (S/PRST/2013/2)، ينبغي عدم التمييز بين الصحفيين والمدنيين، وينبغي احترامهم وحمايتهم على هذا النحو بموجب القانون الإنساني الدولي.

الصحافيون الدوليون يمكنهم التخفيف من مخاطر العمل في مناطق الصراع وهم يحاولون القيام بذلك، كما سمعنا. ويؤدي المجتمع المدني دورا هاما في مساعدة الصحفيين في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، نشرت لجنة حماية الصحفيين دليلا آمينا يقترح سبل تمكين الصحفيين من حماية أنفسهم أثناء تغطيتهم للصراع المسلح، والجريمة المنظمة، والفساد، بما في ذلك إرشادات تتعلق بالتدريب الأمني واللبسة الواقية وتكنولوجيا الأقمار الصناعية. وتدعم جامعة كولومبيا هنا في نيويورك البحوث القيمة بشأن الصدمات النفسية التي قد يواجهها الصحفيون في عملهم، والتدابير المتخذة للتصدي لها.

ولكن على الرغم من زيادة الوعي، فإن أعمال القتل آخذة في الازدياد. ويتفاقم الخطر نتيجة فشل الدول في مقاضاة الذين يقتلون الصحفيين. فثقافة الإفلات من العقاب، التي تكلم عنها جميع الصحفيين اليوم، يجب أن تنتهي. وفي البلدان التي لا تطبق العدالة على هذه الجرائم، هناك أدلة واضحة على أن العنف المنهجي ضد الصحفيين يتكرر سنة بعد سنة. ويجب على الدول أن تفعل المزيد، ليس لحماية الصحفيين فحسب،

تساهم في وضع صك إقليمي ملزم قانوناً، الأمر الذي يكفل حماية الصحفيين في حالات النزاع المسلح.

وعلى الرغم من تمتع الإعلاميين بالحماية، تتعلق الهجمات على الإعلاميين بالقصور في حمايتهم، وممارسات زمن الحرب، والأهداف المعينة للصحافة نفسها، والإفلات من العقاب. وفيما يتعلق بقصور تدابير الحماية، تقع المسؤولية على عاتق القرار الذي اتخذ في عام ١٩٧٥، الذي اعتبر الصحفيين مدنيين، بدلاً من تعيين مركز خاص لهم وذلك لتجنب إضعاف حماية المدنيين. وقد أتاح التقدم في مجال الاتصالات على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية استخدام المعلومات في النزاعات الحديثة بوصفها سلاحاً في الحرب تطمع فيه الأطراف المتحاربة أو تدمره، حتى حينما تستهدف الصحفيين الذين يقدمون المعلومات.

وعندما يتعلق الأمر بممارسات زمن الحرب، ترغب الأطراف المتحاربة في إخفاء الدليل على ارتكاب الأعمال الوحشية، مما يحدو بها إلى تهريب وإسكات الصحفيين حتى تتمكن من الإفلات من الملاحقة القضائية. وعلاوة على ذلك، ومن أجل حماية أنفسهم، يضطر الصحفيون إلى حمل الأسلحة أو ترافقهم القوات المسلحة، مما يقوض الحماية التي يمكن الاستفادة منها. أما بالنسبة لأهداف الصحافة، قد تخطئ الأطراف المتحاربة فهم جهود الصحفيين في توخي الحياد، وقد تبالغ الأطراف المتحاربة صواباً أو خطأً في تقدير موضوعية المعلومات المقدمة من الصحفيين، وبالتالي تعتبر الصحفيين أعداء لها.

وعلاوة على ذلك، سعيًا من وكالات الأنباء للبقاء في دائرة المنافسة، قد تصعد الضغط على الصحفيين لتحمل المخاطر غير المبررة. وأخيراً، إفلات الجناة من العقاب لتنفيذ هجمات ضد الصحفيين يفسر إلى حد كبير استمرار انتهاكات مركزهم الخاضع للحماية في حالات النزاع المسلح. ومعاقبة مرتكبي تلك الانتهاكات بشكل فعال ستكون بمثابة رادع حقيقي للجماعات المسلحة من غير الدول التي لا تشعر بأنها

تقاريرهم تشكل أحد العناصر الحاسمة في السير على الطريق الصعب نحو تحقيق السلام.

السيد كادنغا - باريكي (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة بشأن حماية الصحفيين في مناطق النزاعات المسلحة. كما أود أن أشكر الصحفيين الأربعة الذين شاركوا قصصهم المؤثرة. وأخيراً، أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة.

ويعمل الصحفيون في حالات متزايدة الخطورة، يخاطرون بحياتهم في مناطق الحرب بصفتهم المهنية ليقدموا التقارير الاخبارية عن أهوال النزاعات وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ففي عام ٢٠١٢ وحده، قتل ١٢١ صحفياً وسجن أكثر من ٢٠٠ صحفي. وفي عام ٢٠١٢، ازدادت عمليات قتل الصحفيين في مناطق النزاعات المسلحة بنسبة ٤٩ في المائة، مقارنة بعام ٢٠١١.

لقد رأينا وسمعنا القائمة الطويلة للسيدة كاثلين كارول، التي وجدناها مؤثرة للغاية. وتحدثت ببلاغة القصة التي رواها السيد مصطفى عن المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون في مناطق النزاعات المسلحة. بيد أن الصحفيين، منذ إبرام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، تمتعوا بالحماية بموجب القانون الإنساني الدولي. وأعقب ذلك اتفاقيات جنيف الموقعة عام ١٩٤٩ والبروتوكولان الإضافيان لعام ١٩٩٧، فضلاً عن القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، ناهيك عن القرارات المتعلقة بحالات بعينها والبيانات الرئاسية التي أقرها مجلس الأمن.

وترحب توغو بالمبادرات التي اتخذتها الكيانات الإقليمية، بما في ذلك حلقة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن أمن وحماية الصحفيين الأفارقة، لإعادة التأكيد على تفانيهم في الدفاع عن الحرية وحرية الحصول على المعلومات، بما في ذلك في أوقات الحرب والخطر. ويعتقد وفد بلدي أن هذه المبادرات ينبغي أن

الدولي. وقد وضعت القرارات ذات الصلة والبيانات الرئاسية التي اتخذها المجلس المبادئ والأطر الأساسية لحماية الصحفيين في النزاعات المسلحة. ويشكل التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن وسيلة فعالة للمجتمع الدولي لحماية الصحفيين في زمن الحرب.

ثانياً، ينبغي على البلدان المعنية تحمل المسؤولية الأساسية عن حماية الصحفيين في النزاعات. وتحمل حكومات تلك البلدان المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين على أراضيها، بمن فيهم الصحفيون. وأثناء عملية حماية الصحفيين في النزاع، يجب على المجتمع الدولي احترام سيادة ووحدة أراضي البلدان المعنية. وفي الوقت نفسه، ينبغي على أطراف النزاع الوفاء بالتزاماتهم بموجب اتفاقيات جنيف وبذل قصارى جهدهم لمنع ووقف تعرض الصحفيين للأذى. كذلك ينبغي أن تضطلع بالتحقيق مع الجناة ومعاقبتهم، الذين تسببوا في الضرر للصحفيين وانتهكوا القانون الإنساني الدولي. يجب أن تضطلع النظم القضائية في البلدان المعنية بدورها الكامل في تعزيز حماية الصحفيين.

وثالثاً، ينبغي لجميع وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها أن تعزز تنسيقها وتعاونها في الدعم المشترك لحماية الصحفيين في حالات النزاع. والصين تقدر الجهد المبذول من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومجلس حقوق الإنسان والوكالات الأخرى لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للصحفيين، وتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. ونأمل لجميع وكالات الأمم المتحدة، في تنفيذ كل منها لمهامها، أن تعمل بتآزر لتفادي الازدواجية في العمل وتحسين الكفاءة. كما ينبغي لموظفي الوسائط الإعلامية أن يتقيدوا بمدونة قواعد سلوكهم المهني وبمبدأ النزاهة والموضوعية في تغطيتهم، وعدم الانحياز إلى أحد الأطراف أو حتى التحريض على العنف.

ملزمة بموجب القوانين الدولية التي تحمي الصحفيين. وكذلك قد تكون القوات المسلحة الوطنية مسؤولة عن ارتكاب تلك الانتهاكات. وينبغي أن تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية.

وتشعر توغو بأن حماية الصحفيين في حالات النزاع المسلح تتجاوز الدول وتتطلب الاهتمام الكامل من الأمم المتحدة والمجلس بغية تحديد لوائح أكثر واقعية، ينبغي أن تتكيف مع الواقع المعاصر. وينبغي أن يدرج المجلس مسألة حماية الصحفيين في حالات النزاع المسلح في برنامج عمله على نحو أكثر تواتراً. كما توصي توغو بإدراج وحدات لحماية الصحفيين في النزاعات المسلحة ضمن مناهج التدريب في القوات المسلحة الوطنية والجنود في عمليات حفظ السلام.

السيد لي بوادونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر نائب الأمين العام السيد إلياسون على إحاطته الإعلامية. لقد استمعت بعناية شديدة إلى تصريحات الصحفيين الأربعة.

يمثل الصحفيون والإعلاميون، أثناء النزاعات المسلحة، مجموعة متميزة للغاية من الأشخاص. فهم مدنيون معرضون للخطر على الخطوط الأمامية للنزاع، يقدمون معلومات مباشرة وفي الوقت المناسب من الميدان. وغالباً ما يواجهون الإصابة والخطف، وحتى القتل، يتعرضون لمخاطر هائلة، ويعرضون حياتهم للخطر. وتدين الصين جميع أعمال العنف المرتكبة ضد الصحفيين في النزاعات المسلحة، وتدعو أطراف النزاع إلى وقف الهجمات المتعمدة ضد الصحفيين ودعم التدابير الفعالة التي اتخذها المجتمع الدولي لحماية الصحفيين أثناء تغطيتهم للنزاعات المسلحة. وأود أن أذكر أربع ملاحظات في ذلك الصدد.

أولاً، تعد حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة جزءاً هاماً من حماية المدنيين التي يضطلع بها المجتمع الدولي. وعلى غرار المدنيين، لا يشارك الصحفيون مباشرة في الأعمال العدائية وعلى هذا النحو ينبغي أن يتمتعوا بحماية القانون الإنساني

القتال العنيف، فإن الصحفيين يقتحمون تلك المناطق. فالمراقبة عن كثب ضرورية لكي يضمن المراسلون الإبلاغ الموضوعي والمباشر عن أسباب النزاع وتداعياته، ويتحدوا وجهات النظر المنحازة. والصحفيون غالبا أول من يسترعي الانتباه لانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. والتاريخ يُثبت أنّ الاستهداف المتعمد للصحفيين أسلوب تستخدمه غالبا أطراف النزاع التي لا تريد الكشف عن أفعالها؛ وهذا نذير حالة تخرج عن نطاق السيطرة.

والصحفيون يجعلون التكلفة الإنسانية للنزاع إغاثة صارخة. فأخبار الأحداث وصورها تجعل تجاهل تداعيات تقاعسنا أكثر صعوبة. ويمكنها مثاليا أن تُرغم الحكومات والهيئات، مثل المجلس، على التصرف، مع أن الحالة ليست كذلك دائما، كما نرى اليوم في سوريا. ولكنها استطاعت، على سبيل المثال، أن تسهم في تهيئة الأجواء لاعتماد مبدأ المسؤولية عن حماية المدنيين من جرائم الفظائع الجماعية.

وسوريا تقدّم مثالا مأساويا عن تأثير النزاع على الصحفيين. فهي الآن أخطر بلد لهم في الكرة الأرضية. فقد مات منهم هناك ٤١ صحفيا في عام ٢٠١٢؛ واستُهدف بعضهم عمدا. وسجّلت مالي أكبر هبوط في حرية الصحافة في عام ٢٠١٢، عقب الانقلاب العسكري واستيلاء الجماعات المسلحة على السلطة في الشمال.

وليس الصحفيون التقليديون وحدهم من يواجه المخاطر. فكما سمعنا صباح اليوم، إنّ المشاركين في الوسائط الإعلامية الحديثة، والمراسلين والمدوّنين المدنيين يجدون أنفسهم في دائرة الخطر أيضا. فيجب احترام حقوق حرية التعبير والرأي والانتماء عبر الإنترنت وخارجها. ويجب على أطراف النزاع التقيد بجميع القوانين المطبّقة لحماية المدنيين، بما يشمل تلك المطبّقة على الصحفيين. وعليها أن تبذل قصارى جهدها لمنع انتهاكات القانون الإنساني الدولي ضد الصحفيين. وقد أقرّ المجلس ذلك في القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦). وبياننا الرئاسي

رابعا، وبغية إيجاد حل سلمي للنزاعات، ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد استراتيجية متكاملة لمنع نشوب النزاع وبناء السلام، تعزز حماية المدنيين بما يشمل الصحفيين. فالمجلس يضطلع بالمسؤولية الجسيمة عن صون السلم والأمن الدوليين. ولدى الشعوب في جميع أرجاء العالم توقعات عالية من هذا الجهاز. ومن خلال خبرتي الذاتية على مدى ثلاث سنوات في المجلس، لديّ شعور عميق بأنه يتعيّن عليه أن يتقيّد بأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛ وأن يكون ثابتا في تعزيز التعاون، وتحقيق الأمن المشترك والسلام الدائم؛ وأن يوفّر للمدنيين الحماية الفضلى والأكثر فعالية. وعلى أساس هذه المبادئ، ستشارك الصين مشاركة أعمق في أعمال المجلس المتعلقة بصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وإننا سنعمل مع بقية الدول الأعضاء على تمكين المجلس من أداء دور أكبر في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد ما هو واضح أنه مناقشة بالغة الأهمية. كما أود أن أشكر نائب الأمين العام وضيوفنا المتكلمين على إفادتهم الدامغة، التي شدّد كل منها على الدور الأساسي الذي يؤديه الصحفيون في كونهم شهودا على النزاعات، وعلى المخاطر الاستثنائية التي يُقدّمون عليها - وهم يعلمون - لكي يوصلوا تقاريرهم إلينا. ولا يسعني إلّا أن أأمل بألا تقصّر ملاحظتنا أمام قوة المقترضات التي حدّدها.

في كل سنة يُقتل المزيد من الصحفيين أثناء نقلهم الأخبار والمعلومات إلى الرأي العام. وأغلبية هؤلاء الضحايا هم عاملون في الوسائط الإعلامية المحلية يغطون أحداثا محلية. وفي معظم الحالات، تبقى عمليات القتل هذه بلا عقاب، ودون ملاحظة تقريبا في أغلب الأحيان.

إنّ الصحفيين في حالات النزاع يواجهون مخاطر فريدة من نوعها. فبينما يمكن للسكان المحليين أن يترحوا عن مناطق

الأخير بشأن حماية المدنيين (S/PRST/2013/2) في شباط/ فبراير أكد عزم المجلس في هذا الصدد.

الحرب. وليس ضروريا للصحفيين أن يكونوا، ولا ينبغي أن يكونوا، ضحايا النزاعات.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة، وهي الأولى في هذا الموضوع منذ اعتماد القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦). كما أشكر نائب الأمين العام على بيانه والصحفيين على إفادتهم، التي تتيح لنا أن نفهم بشكل أفضل التحديات التي يواجهونها في الميدان.

إنّ الجميع يدركون الأهمية التي تعلقها فرنسا على مسألة حماية الصحفيين. وفي ضوء عودة الاعتداءات على موظفي الإعلام، وبخاصة في مناطق النزاع، فإنّ فرنسا واليونان قدّمتا معا قبل أكثر من ستة أعوام مشروع قرار إلى مجلس الأمن. ومن خلال القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، التزم المجتمع الدولي بإيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة. وقد تكلم مجلس الأمن آنذاك بصوت واحد. وكان ذلك خطوة حاسمة.

ومن المؤسف أننا نلاحظ اليوم أن تلك الخطوة لم تكن كافية. بل على نقيض ذلك، كانت أدنى بكثير من كونها كافية، لأنّ عام ٢٠١٢ ربّما كان أكثر الأعوام قتلا. فقد قُتل فيه أكثر من ١٢٠ صحفيا أثناء ممارسة مهنتهم، أي ضعفا عدد قتلى عام ٢٠١١. وسُجّن فيه مئات آخرون وعُذّبوا أحيانا. وتعرض كثيرون للتخويف وعمليات الاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي. والصحفيات غالبا ما يُستهدَفن عمدا ضحايا للتحرش والعنف الجنسي. كما أنّ المدوّنين، سواء كانوا صحفيين محترفين أو ببساطة مدنيين، يجري استهدافهم أيضا بطريقة منهجية متزايدة.

أمس في ليبيا، واليوم في سوريا، يخضع الصحفيون للمقاضاة من جانب أنظمة تسعى إلى إسكاتهم. فمنذ بدء النزاع في سوريا، قُتل نحو ١٠٠ صحفي، بينهم أربعة مواطنين فرنسيين. لقد بذلوا أرواحهم لقاء عزمهم على إبلاغ العالم

ونعتقد أنّ باستطاعة المجلس القيام بالمزيد لحماية الصحفيين في حالات النزاع. وكما يشير الأمين العام في تقريره الأخير بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2012/376)، فإنّ المجلس قد أورد إشارات قليلة جدا إلى الاعتداءات على الصحفيين في قرارات متعلقة بحالات محددة. لذا، فإننا نرحب بإدراج التذكير لحكومة الصومال بالتزامها بحماية الصحفيين في القرار ٢١٠٢ (٢٠١٣) بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وينبغي أن يكون هذا نموذجا.

كما يمكن للمجلس أن يساعد بتفويض بعثات لحفظ السلام، تعالج حرية الصحفيين وحمايتهم في دعمهم لمؤسسات سيادة القانون، وكما أوصى ممثل توغو للتوّ، بتوفير التدريب اللازم لحفظة السلام. وحيثما جرى الاعتداء على الصحفيين في انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان، يتعين على المجلس أن ينظر أيضا في سبل التصرف لإنهاء الإفلات من العقاب.

وإننا نرحب بتنفيذ استراتيجية الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ لخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي أقرت في شباط/فبراير، بصفتها آلية صارمة تساعد البلدان على تعزيز سلامة الصحفيين في حالات النزاع، كما أشار نائب الأمين العام. ونحن نشجع تنفيذها المبكر نظرا لتركيزها على بناء القدرات الوطنية.

وختاما، إنّ الاعتداءات على الصحفيين، شأن جميع الاعتداءات على المدنيين، هي اعتداءات على الإنسانية. كما أنّها اعتداءات على قدرة المجتمع الدولي، وفي الواقع على حاجته إلى الفهم والمجاهة بفعالية للنزاعات التي تهدد السلام والأمن الدوليين. فليس مطلوبا أن تكون الحقيقة أولى ضحايا

شجب مجلس حقوق الإنسان في قرار اتخذ في شهر أيلول/سبتمبر الماضي (A/HRC/RES/21/12) تلك الحقيقة واقترح عدة نُهج للعمل. وفي الحقيقة تجدر الإشادة بالعمل الذي أنجزته اليونسكو. أما خطة العمل من أجل سلامة الصحفيين التي وضعتها اليونسكو في العام الماضي فتعتبر مبادرة رائعة لمكافحة الإفلات من العقاب لمرتكبي العنف ضد الصحفيين، ونطالب بتنفيذه فورا وبصورة كاملة.

إن حرية الإعلام تكمن في قلب أي ديمقراطية، سواء أكانوا صحفيين أم مقدمي خدمات الإنترنت أو مراسلي حرب أو موظفين. فهم أشخاص يساعدوننا في فهم عالمنا وكيفية تطوره. ومن الواضح للجميع أننا نرى رد الفعل العكسي للتقائي من جانب أعداء الحرية وهو كتم صوت الصحافة، الحليف الأول للديمقراطية. ولا بد للجميع من احترام حرية التعبير وفي كل مكان. ومن مسؤوليتنا أن نكفل التمتع الكامل بهذه الحرية، لا سيما في مجلس الأمن.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد علمنا باهتمام بمبادرة وفد الولايات المتحدة للعودة لمناقشة أحد جوانب مشكلة "حماية المدنيين في النزاعات المسلحة: حماية الصحفيين". ونود أن نشكر نائب الأمين العام، السيد إلياسون، وآخرين على إحاطتهم الإعلامية الهامة جدا والتي تبعث على القلق.

في رأينا أنه من غير المقبول حدوث حالات من العنف في النزاعات المسلحة ضد الصحفيين. إذ أن موظفي وسائط الإعلام يقومون في الحالات العسكرية والسياسية المعقدة بدور هام لإبلاغ المجتمع الدولي عن حالة الأحداث، بما في ذلك القضايا الإنسانية ومعاناة السكان المدنيين. وفي سياق استمرار النزاعات المسلحة، اكتسبت الصحافة لقبها بوصفها أحد أخطر المهن. وليس من قبيل الصدفة أن يلقي الصحفيون نفس

بحقيقة القمع العشوائي للشعب السوري. ولديّ أفكار خاصة لكل من ديدني فرانسوا وإدوارد إلياس، وهما صحفيان فرنسيان اختُطفَا في سوريا قبل شهر وما فتئا محتجزين حتى الآن.

ففي جميع مناطق النزاع، يدفع الصحفيون المحليون الثمن الأكبر لممارسة مهنتهم. تلك هي الحال في الصومال، حيث يُستهدف الصحفيون بانتظام على أيدي الجماعات المسلحة. فقد قُتل هناك خمسة صحفيين منذ بداية هذا العام. وهذه الأرقام توضح للمجتمع الدولي أن تحدي حماية الصحفيين يبقى تحديا يجب علينا أن نتصدى له.

بالنظر إلى الحالة المقلقة، أود أن أذكر بأن من المسؤولية الرئيسية للحكومات حماية الصحفيين والسماح لهم بإنجاز أعمالهم دون أي عائق، وبصورة مستقلة. وهذا يتطلب، من بين أمور أخرى، مكافحة الإفلات من العقاب ضد مرتكبي هذا النوع من العنف. يجب أن تقوم الدول على نحو منهجي بالتحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم واحتجازهم وتقديمهم للمحاكمة. وحاليا فإن ٩٠ في المائة من حالات قتل الصحفيين تمر من دون عقاب. كذلك يعود الأمر إلى المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، للتأمل في الأمر واتخاذ إجراءات لحماية الصحفيين.

وقد سبقت الإشارة إلى بعض نُهج العمل. ويجب علينا أن نتذكر وأن نقر بمدى ضعف الصحفيين في حالات النزاع وأن نعمل ما يلزم بطريقة أكثر منهجية بحيث توفر عمليات حفظ السلام الحماية للصحفيين الذين كثيرا ما يتعرضون للتهديد بوصفهم مدنيين. إن ارتكاب العنف ضد الصحفيين لا يقتصر على حالات النزاع المسلح فحسب. وإن الأغلبية من أعمال الاضطهاد تجري في بلدان في حالة سلام وتحدث تلك الأعمال كثيرا جدا عندما يبعث الصحفيون بتقارير عن حالات الفساد أو الجريمة المنظمة.

حقوقهم بالكامل، وتكون أرواحهم وصحتهم معرضة للخطر على نحو لا يمكن تبريره. وقد شهدنا انتهاكات واضحة للقانون الدولي ومتطلبات الصحفيين في الهجمات بالقذائف في بلغراد في عام ١٩٩٩ وفي طرابلس في عام ٢٠١١ مما نجم عن ذلك وقوع إصابات وتدمير في المعدات اللازمة للصحفيين للقيام بواجباتهم المهنية. وتنص الفقرة ٣ من القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) بصورة مباشرة على أن معدات وسائط الإعلام أهداف مدنية، ووفقا لذلك لا ينبغي أن تتعرض للهجوم.

تلاحظ سائر أجهزة الأمم المتحدة ما يقدمه الصحفيون من معلومات عن القضايا الحقيقية في مجالات النزاع المسلح. لذلك، فإن المعلومات عن شن الهجمات على ليبيا قد ناقشتها المفوضة السامية لحقوق الإنسان والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ويجري التحقيق فيها. والمعلومات المتعلقة بذلك وردت أيضا في أحدث تقرير لمكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان المقدم لمجلس حقوق الإنسان (انظر التقرير السنوي لعام ٢٠١٢). بيد أننا لم نتلق حتى الآن أي إجابة على ذلك التحقيق الهام.

بوسعنا معرفة الكثير من خلال وسائط الإعلام، فذلك مهم لعمل مجلس الأمن. وفي الآونة الأخيرة، عرفنا الكثير عن تهريب الأسلحة غير الشرعي من ليبيا إلى سوريا وانتهاكات الحظر على الأسلحة فيما يتعلق بليبيا. وتدرك لجنة الجزاءات تلك المعلومات. ومن المهم إنجاز ذلك العمل.

إننا إذ ننظر في حماية الصحفيين في حالات النزاع المسلح، لا يمكننا أيضا أن ننسى التدابير الاحترازية التي ينبغي على ممثلي وسائط الإعلام أنفسهم مراعاتها بعدم تعريض أنفسهم أو من يصطحبهم أو زملائهم لمخاطر لا مبرر لها. وعلمنا أيضا أن ننظر في مسؤولية التقيد بالمدونة الداخلية للاتصال من جانب المراسلين الصحفيين والمسؤولين عنهم الذين يرسلون زملاءهم إلى مناطق القتال. إن الملاحقة المفرطة لتحقيق سبق

الدرجة من الحماية في النزاعات المسلحة التي يلقيها المدنيون بوصفهم مدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي.

إن المسؤولية الأساسية في هذا المجال تقع على الأطراف المتحاربة. وإحدى المهام الرئيسية للمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية تتمثل في مساعدة الجهود الوطنية في هذا المجال. توجد في بعض الأحيان آراء حول الحكمة في تضمين معايير قانونية دولية إضافية في هذا المجال عن الحالة واستعراض وضع الصحفيين. وتوجد بالفعل قواعد ومعايير قانونية تحكم ذلك. وينبغي إيلاء الأولوية للدول التي تمثل إلى معايير القانون الإنساني الدولي ذات الصلة، وينبغي للدول غير المنضمة إلى الصكوك القانونية الدولية القائمة أن تفعل ذلك.

من الواضح أن أي هجمات على الصحفيين غير مقبولة. وأن المسائل المتعلقة بأنشطة الصحفيين ما برحت مدرجة على جدول أعمال العديد من المنظمات والكيانات الدولية. والموضوع من بين أولويات اليونسكو وهي الكيان الرئيسي الذي ينظر في مجموعة كاملة من المسائل المتعلقة بسلامة الصحفيين. ويتناول مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عنصر حقوق الإنسان في النشاط الصحفي. وهناك عمل نشط يجري الاضطلاع به حاليا في ذلك المجال من جانب المنظمات الإقليمية. إن مرافق تقسيم العمل الناشئة عن ذلك تكفل الأداء الفعال للهياكل ذات الصلة.

وفي رأينا، أن مهمة مجلس الأمن في ظل هذه الظروف تتمثل في التركيز على مسائل ضمان أمن الصحفيين في سياق حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح. وثمة مساهمة هامة في ضمان سلامة موظفي وسائط الإعلام في الحالات البالغة الصعوبة متجسدة في القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، الذي يعتبر وثيقة أساسية للمجلس عن الموضوع. وعلى الرغم من التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي يمكن تحسين الحالة المتعلقة بضمن سلامة الصحفيين. إذ أنه في بعض الأحيان يجري تجاهل

والحالة في الصومال أيضا تثير القلق، إذ قتل ١٨ صحفيا في العام الماضي فحسب. ونحن ندين أيضا عمليات اختطاف الصحفيين في حالات النزاع. وفي هذا الصدد، ينبغي الإفراج فورا عن الصحفية الهولندية جوديث شبيغل وزوجها، اللذين اختطفتهم مجموعة مسلحة في اليمن قبل شهر.

وفي ضوء ذلك، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية. أولا، ينبغي ملاحقة أولئك المسؤولين عن الانتهاكات ضد الصحفيين ومساءلتهم مهما استغرق ذلك من وقت. ويزعجنا أن نسبة مرتفعة للغاية من أولئك الجناة يتمتعون بالإفلات من العقاب في شتى أنحاء العالم. والامتناع عن إجراء تحقيقات ناجعة ومقاضاة أولئك المسؤولين عن الاعتداءات سيؤدي إلى مزيد من العنف في المستقبل. والمسؤولية الرئيسية عن حماية الصحفيين والتحقيق في كل انتهاك ومقاضاة أولئك المسؤولين تقع على عاتق الحكومات ومؤسسات الدولة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تكريس الموارد الضرورية لمنع وقوع تلك الاعتداءات والتحقيق فيها، إلى جانب تقديم المسؤولين عنها للعدالة.

وبالرغم من أن أغلبية الضحايا من الصحفيين الذكور، فإننا نلاحظ مع القلق أن الصحفيات يتعرضن للانتهاكات في حالات النزاع أيضا. وهن يواجهن مخاطر إضافية، كالعنف الجنسي أو الإيذاء الجنسي أثناء الاحتجاز. ونرى أن من الضروري اعتماد نهج يراعي المنظور الجنساني عند النظر في تدابير لمعالجة مسألة العنف ضد الصحفيين.

ثانيا، يود وفدي أن يبحث على مزيد من التنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني فيما يتعلق بضمان سلامة الصحفيين. ووفدي يرحب بخطة عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ المتعلقة بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب ويصادق عليها بالكامل. ويسرنا أيضا أنه جرى إعداد استراتيجية التنفيذ وخطة العمل، وتشمل جميع أصحاب الشأن ووكالات الأمم المتحدة، كاليونسكو

صحفي التي تحافي حسن التقدير في النزاع المسلح قد تنطوي على خطورة عالية. وبطبيعة الحال يجب على الصحفيين والدبلوماسيين الامتثال لقوانين البلد المضيف.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديري إليكم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، وأربعة صحفيين مرموقين على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة والزاهرة بالمعلومات والقصص المؤلمة التي ذكروها.

فالصحفيون يُقتلون ويُعذبون ويتعرضون للاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتخويف والمضايقة خلال النزاعات. فهم يكشفون صورة حقيقية لحالات النزاع، بما في ذلك المعاناة المأساوية للمدنيين وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وهذا يجعل الصحفيين أهدافا لهجمات أطراف النزاع الذين لا يريدون كشف أفعالهم.

إن الهجمات على الصحفيين تشكل أيضا انتهاكات للحق في حرية الرأي والتعبير. وإن زيادة درجة الخطر على الصحفيين تزيد من المجازفة بتقييد حرية الصحافة من خلال الأثر الضار للرقابة الذاتية. وفي ذلك الصدد، يرحب وفدي بقرار مجلس حقوق الإنسان بشأن سلامة الصحفيين (A/HRC/RES/21/12) الذي اتخذ في العام الماضي ويحض جميع الأطراف على الكف عن هذه الممارسات وتوفير الحماية للصحفيين.

على الرغم من العمل الذي قام به المجلس حيال هذه المسألة، بما في ذلك قراره التاريخي ١٧٣٨ (٢٠٠٦) والبيان الرئاسي عن حماية المدنيين الصادر في شهر شباط/فبراير الماضي (S/PRST/2013/2)، لا يزال العنف ضد الصحفيين مستمرا. ومما يبعث على القلق البالغ أنه قد أُبلغ عن مقتل ما بين ١١١ و ١٥٣ صحفيا في سوريا خلال فترة الـ ٢٨ شهرا الماضية.

كاتلين كارول، والسيد مصطفى حاجي عبد النور، والسيد ريتشارد إنغل والسيد غيث عبد الأحد.

إن موضوع حماية الصحفيين يشكل جزءا من مناقشة قديمة العهد، ازدادت بروزا في الآونة الأخيرة جراء التقدم المذهل الذي أحرز في مجال تكنولوجيا المعلومات ونشر الأخبار - خيرا أو شرا على السواء. ومع أن المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد فسرت في العديد من الدوائر على أنها مصادقة لا محدودة على حرية الرأي والتعبير، فقد حاولت أصوات أخرى تحجيم تلك المصادقة، متذرة بمسائل تتراوح من الشواغل الأمنية إلى احترام التقاليد والمعايير الثقافية. وقد نوقشت تلك المواضيع بتعمق في كثير من المحافل العالمية، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، وفي اليونسكو بالدرجة الأولى. ومناقشة اليوم تنصب على حماية الصحفيين في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع - وهذا موضوع يقع في نطاق صلاحيات هذا المجلس.

في حالات النزاع المسلح، يواجه الصحفيون ظروفًا خاصة للغاية. أولا، ما لم يعملوا بالكامل لحساب أحد الأطراف في النزاع واعتبرهم الطرف المعارض خصوما، فإنهم يشكلون جزءا من السكان المدنيين غير المعنيين بالنزاع مباشرة، وبالتالي، فهم يخضعون للقانون الدولي الإنساني.

ثانيا، هم يمثلون قطاعا مستضعفا من السكان المدنيين، فمن خلال تعرضهم لميدان المعركة، فإنهم يجازفون بالتورط في نشاط قد ينطوي على الخطورة، بل ويجازفون أيضا بالتعرض لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان قد ترتكبها الحكومات القمعية أو الميليشيات المسلحة. وأي من الاحتمالين قد يفضي إلى المضايقات والترهيب والحبس والاختطاف وربما القتل العنيف.

ثالثا، يضطلع الصحفيون بدور هام بشكل خاص من خلال الإبلاغ عن الأحداث على أرض الواقع، لا سيما إذا فعلوا ذلك بموضوعية ومهنية. وقد استمعنا إلى أمثلة واضحة

ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ودور المجتمع المدني مهم، في ضوء خبرته في هذا المجال. ونرحب بالدور النشط الذي يؤديه المجتمع المدني في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة ونود أن نشجعه على المزيد. وعلى المجتمع المدني، بدوره، أن يكتف جهوده للتوعية بالمخاطر التي يواجهها الصحفيون والمعايير الدولية القائمة لحمايتهم.

ثالثا، ينبغي ألا يفسر نطاق عمل الصحفيين في نطاق ضيق، وأن توفر الحماية لأوسع نطاق ممكن من الصحفيين. وظهور ما يعرف بالصحفيين الشبكيين - من المهنيين وغير المدربين ممن يسمون بالمواطنين الصحفيين - يقوم بدور متزايد الأهمية في توثيق الأخبار ونشرها في الوقت الحقيقي. وينبغي أن توفر للصحفيين الشبكيين نفس الحماية التي يتمتع بها الصحفيون العاملون خارج الإنترنت.

أخيرا وليس آخرا، على المجلس أن يكون أكثر يقظة فيما يتعلق بسلامة الصحفيين، وأن ينظر في اعتماد صيغة محددة بشأن حماية الصحفيين في الوثائق ذات الصلة. ونرحب بكون المجلس، في القرار ٢٠٦٧ (٢٠١٢) بشأن الصومال، قد ندد صراحة بالعنف ضد الصحفيين للمرة الأولى، وفي القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، الذي اتخذ في آذار/مارس، أكد على مسؤولية حكومة الصومال فيما يتعلق بحماية الصحفيين. وينبغي لنا أن ننظر في الحاجة إلى اعتماد نهج مماثل في جميع الحالات ذات الصلة.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام والاتصال والأفراد المرتبطين بهم. وانطلاقا من التزامنا بحرية الصحافة عموما، فإننا نقدر الفرصة لمناقشة هذه المسألة مع الإشارة بشكل خاص إلى حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع. ونحن ممتنون للبيانات الوافية التي قدمها يان إلياسون، نائب الأمين العام، والسيدة

في نظام روما الأساسي، عبر قرارات مختلفة، بضرورة حماية الدول وغيرها من الأطراف الأخرى في الصراعات المسلحة، للصحفيين بوصفهم مدنيين وفقا للقانون الإنساني الدولي.

وأخيرا، نعتز بالدور الأساسي الذي تقوم به وسائط الاتصال التي هي عرضة لواقع الحرب الوحشية. ويجب أن تظل حماية الصحفيين جزءا من الاستراتيجية العالمية لتعزيز حماية المدنيين، في ذات الوقت الذي تكشف فيه أهوال الحرب أمام الرأي العام. ولهذا السبب، يجب على هذا المجلس مواصلة الدفاع عن الصحفيين في حالات الصراع، وهي مهمة نلتزم بها التزاما كاملا.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): هذه هي المرة الأولى منذ عام ٢٠٠٦، واتخاذ القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) التي يجتمع فيها المجلس لإجراء مناقشة مفتوحة بشأن حماية الصحفيين. وأود أن أشكر الرئاسة الأمريكية على أخذ زمام المبادرة بتنظيم هذه المناقشة في وقت بلغ فيه عدد الصحفيين الذين قتلوا أثناء ممارسة المهنة مستوى يندر بالخطر. وتبين الشهادات التي قدمت الكثير عن حالة الصحفيين في فترات الصراع، علاوة على المخاطر التي يتعرضون لها. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر كاثلين كارول، وريتشارد إنغل، ومصطفى حاجي عبد النور، وغيث عبد الأحد، على مشاطرتهم إيانا أهد خبرتهم الميدانية. أود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، على عرضه.

تؤيد لكسمبرغ تأييدا كاملا البيان الذي سيدي به لاحقا المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا العالم المعول المترابط، فإن للمعلومات اليد العليا. ويشكل الصحفيون ناقلا أساسيا للمعلومات فيه. وتظل حرية الصحافة مؤشرا دائما على حيوية المجتمع الديمقراطي. وبالقدر ذاته، فإن غياب تلك الحرية مؤشرا أكيد على الشمولية المستبدة. وقد زادت التكنولوجيات الجديدة

للحالات الثلاثة شرحها مقدمو الإحاطات الأربعة الذين يمثلون المهنة.

وفيما يتعلق بالسكان المدنيين بشكل عام، فإن المسؤولية الأساسية عن حماية الصحفيين تقع على عاتق حكومة البلد الذي يخوض النزاع، وهذا ما أشار إليه القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦). إلا أنه يمكن للمجتمع الدولي، بل وينبغي له، أن يساهم في تهيئة بيئة توفر حوافز للحكومات والمجتمعات التي تنخرط في النزاع من أجل احترام حق الصحفيين في أداء مهمتهم، مع تقدير العواقب المترتبة على من يحاول المساس بذلك الحق. وبعبارة أخرى، فإن وفدي يميل إلى التأييد التام للقرار المشار إليه آنفا، وكذلك البيان الرئاسي (S/PRST/2013/2) الصادر في ١٢ شباط/فبراير، وخصوصا إشارته إلى أعمال العنف ضد الصحفيين.

وعلى الرغم من إعلانات المجلس، نلاحظ أنه، وفقا للجنة حماية الصحفيين، فإن الحالة لم تتحسن، بل إنها ازدادت سوءا. فهناك تقارير مخيفة تحدث عن السجن والضرب والاختفاء، بل والقتل العنيف.

وتثير الهجمات ضد الصحفيات شواغل مماثلة لكونهن أكثر عرضة للخطر في الصراعات المسلحة.

وعلاوة على ذلك - وكما لاحظ يان إلياسون وزملاء آخرون - فإن معدل الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين ما زال مرتفعا جدا. ووفقا للمعلومات الصادرة عن اليونسكو، فقد أدت حالة واحدة فقط - في المتوسط - بين كل عشر حالات متعلقة بالجرائم المرتكبة بحق الصحفيين إلى الإدانة خلال السنوات القليلة الماضية. وتجدر الإشارة إلى أن الصحفيين، كونهم أشخاصا مدنيين، محميون أيضا بموجب القانون الجنائي الدولي. وعليه، يصنف نظام روما الأساسي الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي على أنها جرائم حرب. وفي السياق نفسه، اعترفت جمعية الدول الأطراف

- في حالات الانتهاكات - مسؤولية إنهاء الإفلات من العقاب وتقديم المسؤولين عن تلك الانتهاكات إلى العدالة.

لقد بُذلت جهود كبيرة في الأمم المتحدة على مدى السنوات الأخيرة، فيما يتعلق بحماية الصحفيين. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٢ اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعني بالتنسيق خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، بمبادرة من اليونسكو. ويجب أن تنفذ خطة العمل تنفيذًا كاملاً.

ويجب أيضاً إيلاء الاهتمام الكافي لمتابعة تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ١٢/٢١ الذي اتخذ بتوافق الآراء في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن أهمية سلامة الصحفيين بوصفها عنصراً أساسياً في حرية التعبير. ولا نزال ننتظر باهتمام جميع أفضل الممارسات التي كُلفت بها مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير. ولا تزال لكسمبرغ تدعم تلك الجهود مثلما فعلت من قبل.

ونعتزم هذه الفرصة للتشجيع على مزيد من التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، وممثلي وسائط الإعلام. وقد يكون من المفيد أيضاً تطوير التعاون على مستوى أمناء المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على نحو ما أوصى به المؤتمر الدولي المعني بسلامة الصحفيين، المعقود في وارسو يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وختاماً، أود أن أشدد على ضرورة أن يواصل مجلس الأمن إيلاء هذه المسألة الاهتمام الذي تستحقه. ويتحمل الصحفيون مسؤولية الدفاع عن الحقيقة، في حين يتحمل المجلس مسؤوليته المتمثلة في حماية الصحفيين.

السيد مهديف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الرئاسة على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة، وتقديم مذكرة مفاهيمية بشأن هذا الموضوع (S/2010/393، المرفق). ونحن

عدد مصادر المعلومات المفيدة المتاحة للصحفيين، فضلاً عن أنها تسارع بعملية نقل المعلومات.

وفي أوقات الصراع المسلح يتخذ دور الصحفيين بعداً آخر. ذلك أن عملهم يسهم في تمكين العالم من معرفة ما يجري. بيد أن مهنة الصحافة تقتزن على نحو متزايد بالأخطار المميتة. ووفقاً لليونسكو، فقد قتل في العام الماضي ١٢١ صحفياً في حين سجن منهم ما يربو على ٢٠٠ صحفي. وهذه أرقام لم يسبق لها مثيل. وكما سبق أن ذكرنا هذا الصباح، فقد قتل في الصومال قبل ١٠ أيام الصحفي ليان عبد الله فرح في طريق العودة من العمل إلى بيته. وبذلك، فقد كان سادس فرد في السلك الصحفي الذي قتل في الصومال هذا العام، الأمر الذي يجعل من ذلك البلد أحد بلدان العالم الأكثر خطورة على الصحفيين. ووفقاً لمعهد الصحافة الدولي، فقد قتل حتى الآن ٥٤ صحفياً في عام ٢٠١٣، العديد منهم في سوريا. وفي ضوء هذا الارتفاع المثير للقلق، فإنه ينبغي أن تركز تقارير الأمين العام عن حماية المدنيين قسماً محدداً لمسألة سلامة وأمن الصحفيين، وفقاً للتكليف الصادر بموجب القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦).

وندين بأشد العبارات الممكنة، جميع الهجمات المادية أو غير ذلك، التي تتعمد استهداف الصحفيين، علاوة على إدانة جميع الأشكال الأخرى من التخويف. بيد أن الإدانة وحدها لا تكفي. بل يجب علينا أن نعمل على ضمان تمتع الصحفيين بالحماية التي يستحقونها بموجب القانون الإنساني الدولي. والقرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) واضح جداً بشأن هذه المسألة: يجب النظر إلى الصحفيين في فترات الصراع المسلح على أنهم مدنيون، وعليه، يجب احترامهم وحمايتهم.

وقد أخذ المجلس بذلك المبدأ في البيان الرئاسي الذي اعتمد في ١٢ شباط/فبراير (S/PRST/2013/2). وأناشد جميع الأطراف في الصراعات المسلحة باتخاذ جميع التدابير الممكنة لكفالة احترام وحماية الصحفيين وفقاً للقانون الإنساني الدولي. وتتحمل الدول

أشخاصاً مدنيين، وبالتالي يجب احترامهم وحمايتهم بموجب القانون الإنساني الدولي. أشير إلى تلك القاعدة في قرار مجلس الأمن ١٧٣٨ (٢٠٠٦) والبيان الرئاسي S/PRST/2012/2 الصادر في ١٢ شباط/فبراير. ومن المسلم به أيضاً على نطاق واسع أن القاعدة التي تنص على وجوب احترام الصحفيين العاملين في بعثات مهنية في مناطق النزاعات المسلحة وحمايتهم طالما أنهم لا يشاركون مشاركة مباشرة في الأعمال القتالية تشكل قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي الساري في النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية.

علاوة على ذلك، بذلت جهود عديدة مؤخراً على الصعيد الدولي لمعالجة مسألة حماية الصحفيين في حالات النزاع المسلح. من بين تلك الجهود القرار ١٢/٢١ الذي اعتمدته مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن سلامة الصحفيين، وتقرير اليونسكو لعام ٢٠١٢ الذي يتضمن خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

في الوقت نفسه، على الرغم من وضع قواعد ومعايير دولية لا لبس فيها وزيادة اهتمام المجتمع الدولي بحماية الصحفيين، لا تزال تنتشر على نطاق واسع أعمال العنف ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بها في النزاعات المسلحة - لا سيما الهجمات المتعمدة عليهم في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات. نحن ندين كل هذه الهجمات على الصحفيين وحالات انتهاك حقوقهم.

كثيراً ما يؤدي دور الصحفيين في رصد الجرائم البشعة التي ترتكب خلال النزاعات المسلحة إلى أن يصبحوا هدفاً لهجمات متعمدة تشنها أطراف الصراع. وفي الواقع، وكما يقال كثيراً، الضحية الأولى في الحروب هي الحقيقة. ونشيد بالصحفيين الذين يؤدون واجبهم بشجاعة، في ظل ظروف

ممتنون أيضاً لنائب الأمين العام يان إلياسون، على إحاطته الإعلامية، ولمثلي وسائط الإعلام على إسهامهم في المناقشة. ويضطلع الصحفيون بدور لا غنى عنه في إبلاغ الجمهور والمجتمع الدولي عن الأحداث التي تقع في مناطق الصراع. وكما أشار الأمين العام في تقريره عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة،

”يقوم الصحفيون بدور حاسم من خلال الإبلاغ عن ضروب المعاملة والمعاملة التي يقاسيها المدنيون في حالات النزاع، وعن انتهاكات القانون الإنساني وحقوق الإنسان (S/2012/376، الفقرة ١٤).

وفي الواقع، فإن ظروف الصراع المسلح غالباً ما يتعرض فيها الصحفيون أثناء ممارستهم للمهنة لأخطار تتجاوز أحياناً مستوى الخطر الذي يتعرض له المدنيون عادة.

وقد ذكرت ضرورة كفالة سلامة الصحفيين مراراً وتكراراً على الصعيد الدولي، وأُتخذت بالفعل العديد من الخطوات الهامة لضمان حماية موظفي وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بها أثناء النزاعات المسلحة.

وضع القانون الدولي أحكاماً واضحة لحماية الصحفيين. في المقام الأول، تجدر الإشارة إلى أن الحق في حرية الرأي والتعبير واحد من حقوق الإنسان المكفولة للجميع، بمن فيهم الصحفيون، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وصكوك حقوق الإنسان الإقليمية ذات الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، تنطبق القواعد الخاصة للقانون الإنساني الدولي على الصحفيين الذين يتعرضون للخطر من جراء واجباتهم المهنية في سياق النزاعات المسلحة. وفقاً للبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، يعتبر الصحفيون العاملون في بعثات مهنية تحفها المخاطر في مناطق النزاعات المسلحة

أو الحالات الخاصة بكل قطر على حدة. في أعقاب المناقشات بشأن حماية المدنيين، والعنف الجنسي في حالات الصراع، والأطفال والتزاع المسلح، وحالات حقوق الإنسان والحالات الإنسانية الخاصة مثل الحالة في سوريا، نناقش اليوم حماية مجموعة أخرى من الأشخاص المعرضين للخطر في حالات النزاعات المسلحة، ألا وهم الصحفيون.

يضطلع الصحفيون بدور حاسم في اطلاع العالم على الصراعات الجارية وعلى عملنا اليومي في المجلس. بفضل التكنولوجيا الجديدة والوسائط الاجتماعية، نشعر كما لو كنا نعيش في مسارح صراعات شتى، وتتابع كل الأحداث والأخبار العاجلة. بكتابة الأخبار عن المسائل موضع الاهتمام الدولي، يقدم لنا الصحفيون معلومات مفيدة من داخل بعض النقاط المرجعية. في هذا السياق، فإن أسوأ الأخبار على الدوام أن نسمع بأن الشخص الذي يوفر للآخرين منظورهم عن الصراع قد قُتل بقبلة أو برصاصة طائشة، أو، لما هو أسوأ من ذلك، أن المتحاربين قد اغتالوه بدم بارد. في بعض الأحيان، نسمع بأن شخصا معروفا اختطفته بعض الجماعات المسلحة. لقد تابع معظمنا محنة صديقنا السيد ريتشارد إنجيل مؤخرا في سوريا. وفي حالات أخرى، يتعرض الصحفيون للزج بهم في السجن وللتعذيب والاعتصاب أو الاعتداء الجنسي.

يساور رواندا القلق من التقارير التي تتحدث عن عدم الامتثال للالتزامات الإنسانية بحماية الصحفيين، بما في ذلك التقارير عن القتل المتعمد، والاختفاء، والتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للصحفيين من جانب أطراف الصراعات.

بالإضافة إلى ذلك، في حين تشير التقارير الأخيرة إلى أن عدد الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين قد انخفضت في بعض البلدان، فإن مما يقلقنا أن العنف في سوريا والصومال ما زال يشكل خطرا على الصحفيين والإعلاميين الذين يرسلون التقارير عن تلك الصراعات. ولذلك، نرى من الملائم أن

خطيرة، لإطلاع عامة الجمهور على الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

تؤدي زيادة وحشية الصراعات المسلحة وتغير طبيعة الحرب في الوقت الراهن إلى الحاجة إلى المزيد من التدابير لحماية الصحفيين على الصعيدين الوطني والدولي. من المهم أن يدأب مجلس الأمن على التركيز على هذا الموضوع وأن يجدد بانتظام مطالبته جميع الأطراف في الصراع المسلح بالامتثال التام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، بمن فيهم الصحفيون، واتخاذ كل التدابير اللازمة لمنع وقوع الهجمات على الصحفيين ومقاضاة المسؤولين عن هذه الهجمات.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أثني على مبادرة الولايات المتحدة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونحن على ثقة بأن مناقشاتنا اليوم ستحقق هدفها المتمثل في إظهار دعم المجلس لتوفير الحماية اللازمة للصحفيين والتذكير بضرورة مساءلة كل مرتكبي العنف ضد الصحفيين.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود بأن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة بشأن حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة.

أود أن أشكر نائب الأمين العام السيد يان إلياسون على إحاطته الإعلامية وأن أنوه بحضور السيدة كاثلين كارول، والسيد مصطفى حاجي عبد النور، والسيد ريتشارد إنجيل، والسيد غيث عبد الأحد، بين ظهرانينا هنا اليوم. ونثني على العمل الذي يقومون به على الرغم مما ينطوي عليه من التحديات والمخاطر، ونثني على تفانيهم في اطلاعهم العالم على ما يجري.

منذ أن أصبحت رواندا عضوا في المجلس في كانون الثاني/يناير هذا العام، كرسنا وقتنا لمناقشة مسألة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، سواء في المناقشات المواضيعية

بيد أن وسائط الإعلام أثبتت أنها أداة قوية لبناء السلام والمصالحة. في رواندا ما بعد الإبادة الجماعية، اضطلعت وسائط الإعلام بدور بناء كباني جسور وأداة للمصالحة. منذ تنفيذ إصلاحات في قطاع وسائط الإعلام في رواندا، نشهد وسائط إعلام متزايدة تصبح جزءا أساسيا من التنمية والحكم الرشيد والتقدم الديمقراطي، وتسهم وسائط الإعلام التي تشجع على مزيد من الحرية والمسؤولية بين الممارسين، والتي تشجع على تحسين العملية العامة والوصول إلى المعلومات، في تحقيق المزيد من المساواة وتعزيز التنوع والمنافسة.

في الختام، أود مرة أخرى أن أشيد بجميع النساء والرجال في جميع أنحاء العالم، المسلحين بقلم أو كاميرا أو حاسوب أو ميكروفون، الذين يخاطرون بترك أسرهم لإبلاغنا وضحوا بأرواحهم باسم الحقيقة للأجيال المقبلة.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ، سيدي الرئيسة، بتوجيه الشكر لكم على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع هام تعطيه الأخبار أهمية كل يوم. نود أن نشكر السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام، على إحاطته الإعلامية المفيدة، والصحفيين - السيدة كاثلين كارول، السيد مصطفى حاجي عبد النور، السيد ريتشارد إينغل، والسيد غيث عبد الأحد - على استعدادهم لمشاطرتنا خبراتهم في مجال تغطية أحداث حالات النزاع.

في حضورهم، أود أن أشيد بالنيابة عن بلدي بالصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بها الذين كرسوا أنفسهم لمهنتهم في احترام لقواعد أخلاقيات المهنة بغية إطلاع الرأي العام على واقع النزاعات وعواقبها على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

تأتي مناقشة اليوم بعد اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، الذي مثل بداية مرحلة جديدة في عملية زيادة توعية المجتمع الدولي بالتحديات التي تواجه أمن الصحفيين

يعتمد مجلس الأمن، فيما يتعلق بحالات أزمات معينة، إلى الإقرار دائما في قراراته وغيرها من الوثائق الختامية بهشاشة وضع الصحفيين على وجه الخصوص. في تلك الحالات، يمكن للمجلس أن ينظر في إصدار تكليف بحماية الصحفيين بوصفهم مجموعة من المدنيين يحدق بهم خطر العنف الجسدي الوشيك. في حالات الصراع حيث توجد بعثات لحفظ السلام، يمكن إدراج حماية الصحفيين في ولايات البعثات. في الوقت نفسه، نحث الجماعات المسلحة في جميع حالات الصراع على ضمان احترام السكان المدنيين، بمن فيهم الصحفيون وممتلكاتهم، وتوفير الحماية لهم، والتقييد بالقانون الإنساني الدولي.

ونرى من المناسب أن نتكلم اليوم، في المقابل، عن الدور الذي يمكن أن يضطلع به الإعلام والصحفيون في المشاركة في أنشطة تكفل حماية المدنيين، خاصة على اعتبار أن الصحفيين عوامل لدفع السلام، وليس لتأجيج النزاعات المسلحة. ونعتقد أن أفضل حماية هي منع نشوب النزاعات المسلحة في المقام الأول.

ومن الأهمية بنفس القدر كفالة أن يتحمل الصحفيون الذين يرسلون التقارير من مناطق الحرب المسؤولية الأخلاقية عن كتابة تقاريرهم على نحو دقيق ومتوازن وإيراد الأخبار كافة في سياقها الصحيح. وتقف الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ دليلا صارخا وباقيا على أن الخبر يمكن أن ينقذ أو يقتل. وقعت رواندا ضحية لاستخدام وسائط الإعلام استخداما مدمرا لارتكاب أعمال العنف وبث الكراهية بين الناس. وفي الواقع، أثبتت وسائط الإعلام في رواندا أنها يمكن أن تكون أداة قوية لتأجيج الصراع. على سبيل المثال، حثت محطة الإذاعة والتلفزيون الحرة للتلال الألف، سيئة السمعة، مستمعيها على حمل السواطير والتزول إلى الشوارع لقتل من أسمتهم "الصراصير".

لذلك، من المهم التأكيد على أن الإبلاغ ينطوي على مسؤوليات جسام، وندعو جميع الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام إلى عقد العزم على الإبلاغ بطريقة دقيقة ومتوازنة.

أوقات الحرب، ضرورة مطلقة، لأنها تجسد احترام حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات.

إن سياق الصراعات يعرض الصحفيين بشكل مباشر أو غير مباشر لكل نوع من المخاطر. تساهم المنافسة والقيود المفروضة على حصرية المعلومات وأفعال أطراف الصراع في جعل مهمتهم أكثر خطورة ويرجح أن تخرج عن نطاق السيطرة. لا بد من ضمان الحقوق الأساسية للصحفيين في الحياة وفي ممارسة مهنتهم في ظروف مواتية في أمان ودون قيود. تترافق هذه الحقوق مع حماية حقهم في التعبير بحرية عن أنفسهم وفي حرية الوصول إلى جميع المناطق التي تتطلب الأحوال الإنسانية فيها وجود الصحفيين من أجل تقديم تقارير عن الحالة الإنسانية وفقا للمعايير الدولية.

نحن الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية الدولية وآليات حقوق الإنسان الدولية مدعوون إلى مواصلة السعي إلى كفالة بيئة حرة وآمنة للصحفيين ليتمكنوا من أداء مهمتهم النبيلة المتمثلة في الإبلاغ وزيادة الوعي ومسائلة الأطراف عن وضع نهاية للصراع.

السيد صاحب زادة أحمد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم بشأن هذا الموضوع الذي يكتسي أهمية ووجاهة كبيرين في الوقت الحاضر. كما أننا ممتنون لنائب الأمين العام يان إلياسون والذين قدموا الإحاطات الإعلامية على المعلومات المفيدة التي قدموها بشأن الموضوع.

بادئ ذي بدء، أود أن أشيد وأحيي الصحفيين الذين سقطوا أثناء أداء الواجب. إنهم سقطوا بالفعل شجعان.

يتعاضد في العالم الحديث الدور والأهمية الحاسمين لوسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام والخيارات الأخلاقية والسياسية تجاه حالات الصراع. ولهذا السبب، زادت التهديدات التي

في النزاعات المسلحة. في الآونة الأخيرة، في البيان الرئاسي المؤرخ ١٢ شباط/فبراير (S/PRST/2013/2)، طالب المجلس الأطراف المعنية أن تضع فوراً حداً لانتهاكات القانون الدولي، وأكد من جديد استعداده لاتخاذ تدابير تدريجية ومحددة الأهداف لحماية المدنيين، بمن فيهم الصحفيون. ومن جانبه، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار ١٢/٢١ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، مشدداً على ضرورة تشجيع بيئة آمنة، تمكن الصحفيين من أداء مهنتهم بطريقة مستقلة. وأخيراً، اعتمدت اليونسكو خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي تتضمن عدة أحكام.

يجب أن نلاحظ أنه على الرغم من كل هذه التدابير، فإن عدد الضحايا بين الصحفيين في ازدياد. شهد عام ٢٠١٢ وحده ٣٢ وفاة. ويحدونا الأمل في أن تعزز مناقشة اليوم التفكير في أفضل السبل لحماية الصحفيين في أوقات الحرب، مع مراعاة خصوصية عملهم وطبيعته التي تتسم بالخطورة.

وفي عالم ملئ أساساً بالمعلومات، لمهنة الصحافة دور حيوي، يتسم بالخطورة للأسف، تضطلع به في الأحوال العادية، وأكثر حيوية في أوقات الصراع، خاصة في أوقات الصراع الداخلي. إن تعرض الصحفيين المباشر أثناء تبادل أطراف الصراع لإطلاق النار، دفع صحفي أفريقي إلى ملاحظة أن العمر المتوقع لصحفي يقوم بتغطية أحداث نزاع هو ٢٤ ساعة قابلة للتجديد.

وتشكل تغطية الصراعات في الوقت ذاته رسالة ومسؤولية. أولاً، إنها رسالة لأنها تسمح للصحفيين بتقديم شهادة مباشرة وتقديم معلومات بصورة موضوعية وبدون تحيز. وهي أيضاً مسؤولية تتطلب النزاهة والحياد من الصحفي، من أجل عدم التضحية بالمبادئ الصحفية لحساب فورية تقديم المعلومات أو تحقيق سبق صحفي. لذلك فإن حماية الصحفيين، ولا سيما في

الدولي، وتشير إلى عواقب انتهاكها. علاوة على ذلك، إن إنهاء الإفلات من العقاب عن طريق جلب مرتكبي المجمات ضد الصحفيين إلى العدالة يكون له تأثير كبير على هذه الحالة. ويمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بدور هام من خلال تعزيز هذه الرسالة في قراراته.

وبغية كفالة حياد الصحفيين ونزاهتهم، ثمة مفاهيم من قبيل الصحافة الموحدة ينبغي تحليلها بعناية، خاصة في ما يتعلق بتأثيرها على سلامة الصحفيين وأمنهم. علاوة على ذلك، إن استعمال الشعارات المميزة في حالات الصراع قد يساعد أيضا.

وتحقيق التوازن الدقيق بين سلامة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام وأمنهم وبين ضرورة الوصول غير المقيد إلى مناطق الصراع له أهمية حاسمة. ويجب على السلطات المعنية أن تتشاطر جميع المعلومات اللازمة بغية كفالة سلامة العاملين في وسائل الإعلام، الذين يجب بدورهم أن يأخذوا رأيها في الاعتبار ويحترموا القوانين والأنظمة المحلية. والمطلوب قيام توازن بين السلامة الشخصية والبراعة المهنية. علاوة على ذلك، يجب توفير الموارد المتزايدة لتدريب الصحفيين الذين يغطون حالات الصراع المسلح، مع التركيز على سبل مواجهة الطابع المتغير للصراعات المسلحة والتهديدات المتزايدة للإرهاب والخطف بغية الحصول على فدية.

وتكرر المناقشة الجارية اليوم الرسالة القوية التي يبعث بها القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) ومفادها أن يبقى مجلس الأمن مركزا اهتمامه على مسألة حماية الصحفيين في الصراع المسلح، ومستعدا لتأدية دوره في هذا الصدد. ونأمل أن نظل واقفين صفا واحدا من أجل كفالة تحقيق هذه الغاية.

السيدة بير سيفال (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد إلياسون على إحاطته الإعلامية وعلى أفكاره، وأشكر كذلك كل صحافي حاضرا هنا اليوم.

تتعرض لها سلامة وأمن الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام المرتبطين بهم أضعافا مضاعفة في الآونة الأخيرة.

يدين قرار مجلس الأمن ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، الذي اعتمده المجلس بالإجماع قبل أكثر من ست سنوات، بشدة كل المجمات المتعمدة ضد الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بها وبعث إشارة قوية إلى الأطراف في الصراعات المسلحة بأنه ينبغي لها أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ووجه القرار أيضا نداء قويا من أجل إنهاء الإفلات من العقاب في هذا الصدد.

مع التأكيد مجددا على أحكام ذلك القرار، يتعين علينا أن نلقي نظرة جديدة على التهديدات المعاصرة للصحفيين في النزاعات المسلحة، في ضوء الطابع المتزايد التعقيد لحالات الصراع وزيادة استخدام الأساليب الإرهابية وعدم وضوح الحدود بين الأطراف المتحاربة في النزاعات المسلحة غير الدولية وبين المراسلين العسكريين والصحفيين المستقلين، والاتجاهات الجديدة والناشئة مثل مفهوم الصحافة الملحقة واستخدام وسائل الإعلام لحماية الحراسة المسلحة الخاصة.

ومن دواعي القلق أنه على الرغم من الأحكام الواضحة للقانون الدولي - وبخاصة المادة ٧٩ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، التي تعرّف بوضوح الصحفيين الذين ينخرطون في تنفيذ مهمات مهنية في مناطق الصراعات المسلحة بأنهم أشخاص مدنيون، شريطة ألا يقوموا بأي عمل يخل بوضعهم كمدنيين - فإن الاستهداف المتعمد للصحفيين واعتقالهم تعسفا وتقييد حركتهم في حالات الصراع المسلح أمور تستمر في التزايد.

ويبدو أن المشكلة ليست ندرة المعايير والقواعد القانونية الدولية، ولكن عدم فهمها وتنفيذها. لذلك، من الأهمية بمكان الانخراط في حملة دولية للتوعية تكون منسقة تنسيقا جيدا وشاملة بحيث تسلط الضوء على الأحكام القائمة في القانون

الصحافيين وخطورتها. والبيان الرئاسي الذي اعتمد هذا العام بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/PRST/2013/2)، يظهر أيضا قلق المجلس إزاء هذه الهجمات.

وبغية ضمان حماية المدنيين وخاصة الصحافيين، يجب علينا أن ننظر في عنصرين على النحو الواجب: احترام القانون الإنساني الدولي من حيث الاعتداءات على الصحافيين، والمساءلة. والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، المتعلق بحماية ضحايا الصراعات المسلحة الدولية، والأرجنتين طرف فيه، يذكر في المادة ٧٩ أن "الصحافيين الذين ينخرطون في مهمات مهنية خطيرة في مناطق الصراعات المسلحة يجب اعتبارهم مدنيين". وهذه القاعدة المنصوص عليها في البروتوكول الأول تؤكد على مجرد سيادة القانون العرفي الدولي، الذي يرى أن الصحافيين يتمتعون بوضع المدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي. ووفقا للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف بشأن الصراعات غير الدولية، فإن الصحافيين ومساعدتهم هم غير مقاتلين ويجب حمايتهم على هذا النحو، إلى جانب الأفرقة العاملة معهم.

ويشير تقرير اليونسكو لعام ٢٠١٢، كما قال زملاء آخرون، إلى أنه في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، اغتيل ١٢٧ صحافيا وإعلاميا. ويمثل هذا الرقم زيادة عن فترة السنتين السابقتين. ويخلص التقرير إلى أن هناك اتجاها تصاعديا في عدد الوفيات بين الصحافيين. لذلك، فهو اقترح خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحافيين ومسألة الإفلات من العقاب، الذي اعتمدته أيضا في عام ٢٠١٢ مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة المعني بالتنسيق. ونأمل أن تساعد خطة العمل، والاجتماع الثاني المشترك بين الوكالات الذي انعقد في أواخر عام ٢٠١٢، على تعزيز التدابير الرامية إلى حماية الصحافيين في حالات الصراع وما بعد الصراع، وكفالة المساءلة.

وانعكست أيضا مسألتنا احترام القانون الإنساني الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب في القرار ١٢/٢١ الصادر

إن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة هو الموضوع الذي يعلق عليه المجتمع الدولي أهمية كبيرة. لذلك، فإن تناوله على نحو مستمر من جانب مجلس الأمن أمر مشروع وضروري. وأود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على طرح مسألة حماية الصحافيين. فهذه هي المرة الأولى التي تتم فيها مناقشة هذه المسألة في مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٦ (انظر S/PV.5613)، عندما اتخذ المجلس القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦). وكان بلدي عضوا في مجلس الأمن في ذلك الوقت أيضا. وأشكر الرئاسة على المذكرة المفاهيمية التي قدمتها لهذه المناقشة (S/2013/393، المرفق)، وأعرب عن تقديرنا للبيانات التي أدلى بها الصحافيون اليوم.

وفقا لتقرير الأمين العام لسنة ٢٠١٢ (S/2012/376)، لا تزال حالة حماية المدنيين مفزعة. فمن بين الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، يصف التقرير الهجمات المستمرة التي يشنها مقاتلون على غير المقاتلين؛ والهجمات غير المتناسبة؛ وعمليات التشريد داخل الحدود وعبرها؛ والعنف ضد النساء والأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي؛ والضربات الجوية، بما فيها الضربات التي تقوم بها طائرات غير مسجلة؛ وغيرها من الإجراءات التي تمنع تقديم المساعدات الإنسانية أو تعيقها، مثل الاعتداءات المتعمدة على المستشفيات والمدارس والعمليات الإنسانية. وفي كثير من الحالات على أرض الواقع، يكون الصحافيون هم الضحايا الرئيسيون لهذه الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

ونحن نعلم أن الصحافة هي أداة حاسمة في ممارسة حرية الإعلام والصحافة. وهي أيضا أداة هامة في مرحلة ما بعد الصراع وفي مرحلة الصراع عندما لا يكون لدى المجتمع المدني بالضرورة الموارد اللازمة لفضح الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أو الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. وتقارير الأمين العام والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وغيرها من المصادر تبين جميعها وتيرة الهجمات على

التي تندلع فيها الحروب، تزيد المخاطر التي يتعرض لها الرجال والنساء أثناء تأدية عملهم. وقبل بضعة أيام، كتبت الصحفية فرانثيسكا بوري في كولمبيا جورناليزم ريفيو كيف اعتادت أن تضحي بأمنها الشخصي في عملها في حلب من أجل أن تتمكن من المنافسة مع الموارد الشحيحة التي تقدمها الشركات:

”سواء كنت تكتب من حلب أو غزة أو روما، لا يرى المحررون أي فرق. وتدفع لك نفس القيمة: ٧٠ دولارا للقطعة الواحدة. حتى في أماكن مثل سوريا، حيث تصل الأسعار إلى ثلاثة أمثال بسبب شيوع المضاربة. لذلك، على سبيل المثال، فالنوم في قاعدة للمتمردين، تحت القصف بقذائف الهاون، على فراش على الأرض، والماء الأصفر الذي أصبت بسببه بالتيفوئيد، تصل تكاليفه إلى ٥٠ دولار في الليلة الواحدة، وتكاليف سيارة تصل إلى ٢٥٠ دولار في اليوم الواحد. فلا يمكنك تحمل تكاليف التأمين فحسب - الذي يبلغ تقريبا ١٠٠٠ دولار في الشهر - بل لا تستطيع تحمل نفقات تعيين مساعد أو مترجم“.

وثمة مسألة عاجلة وحاسمة أخرى وهي وضع حد للإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين، بوصفهم جزءا من السكان المدنيين. ستون في المائة من الحالات التي تشمل ٩٩٥ من الصحفيين الذين قتلوا في مناطق النزاع المسلح منذ عام ١٩٩٢ مرت بدون عقاب.

وفي الختام، يتضح للجميع أنه في ظل تنفيذ جميع الاحتياطات اللازمة بشكل صحيح، يمارس الصحفيون العاملون في مناطق تنشب فيها الحروب مهنة محفوفة بالمخاطر تتعرض فيها حياتهم للخطر. ومع ذلك، فإن العديد من الهجمات ضد المراسلين والعديد من الوفيات المصنفة في العقد الماضي ليست شرطا ضروريا للمهنة ولا تأثير تلقائي للحرب. وبدلا من ذلك، فهي نتاج ظروف عمل محددة تحولت من

عن مجلس حقوق الإنسان، والمتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. والقرار الذي قدمه أكثر من ٥٠ بلدا، بما في ذلك الأرجنتين، يدين بقوة جميع أشكال العنف ضد الصحفيين، ويعرب عن القلق من أن الاعتداءات على الصحفيين تمر في كثير من الأحيان دون عقاب.

وأود أن أتناول جانبا واحدا من هذه المسألة، وهو الجانب الذي أعتقد أنه يشجع بشدة انعدام السلامة بالنسبة إلى الصحفيين والصحافيات. كثيرا ما يقال إن الضحية الأولى للحرب هي الحقيقة. ويبدو أن ما نقوله اليوم هو أن ضحاياها الآخرين هم المسؤولون عن قول الحقيقة. وثمة تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠٣ يذكر أن هناك فترة في حرب أفغانستان كانت فيها الهجمات التي تشن على الصحفيين أكثر عددا من الهجمات التي تشن على الجيش.

من هو المسؤول عن سلامة الصحفيين في سياق المخاطر التي يواجهها العاملون في مجال الصحافة في حالات الصراع، والتي تتزايد عاما بعد عام؟

تؤدي التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية في صناعة الصحافة إلى المزيد من الضغوط على العاملين في مجال الإعلام بغية إنتاج المزيد من الأخبار محفوفة بمخاطر أكثر وبأقل تكلفة. وتستخدم بعض منظمات الاتصالات، في محاولة لخفض التكاليف، المهنيين المستقلين والمراسلين المحليين العاملين بدوام جزئي، على نحو يضر بمصالح الموظفين العاملين على أساس التفرغ والأفراد ذوي المهارات العالية. وعلى الرغم من وجود تباين كبير فيما يتعلق بكيفية تعريف هؤلاء العاملين المستقلين وكيفية تعامل الشركات معهم، يفتقر بعضهم في بعض الأحيان التأمين باعتباره جزءا من تعويضهم. وربما لا تتاح لهم السيولة الجاهزة التي يمكن أن تساعد على الخروج من حالات الطوارئ والمخاطر المتوقعة. والبيئة غير النظامية في جميع مجالات سوق العمل، جنبا إلى جنب مع حالة العمالة غير المستقرة للصحفيين العاملين في المناطق

مقنعة بشأن التحديات والمخاطر التي تواجه الصحفيين. وتبين تجاربهم الدور الذي لا غنى عنه الذي يضطلع به الصحفيون في تركيز انتباه العالم على النزاع. ولذا دعت الولايات المتحدة اليوم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية الصحفيين.

ويعد الصحفيون حرفيا عيوننا وآذاننا في كل ركن من أركان العالم. فهم يطلقون التحذير حينما تهدد التوترات المحلية بنشوب حرب. يوثقون معاناة المدنيين في مناطق النزاع. ويفضحون انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب. ويشكل الصحفيون عاملا هاما ليتمكن مجلس الأمن من الاطلاع الجيد حتى يتمكن من الوفاء بولايته للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ولفت لإعداد التقارير الصحفية من يوغوسلافيا السابقة في التسعينيات الانتباه إلى الفظائع الجماعية هناك وساعد على حشد استجابة المجتمع الدولي، بما في ذلك دعم إنشاء محكمة جرائم الحرب. وفي الآونة الأخيرة، اعتمد المجلس على أشرطة الفيديو، والصور، وقصص المواطنين الواردة في التقارير لفهم الأحداث التي تجري في ليبيا في عام ٢٠١١. وقدم لنا نقل الأخبار في الوقت الفعلي المعلومات اللازمة للتحرك بسرعة لمنع أعمال العنف المروعة من قبل نظام القذافي.

ومن دواعي الأسى، لم يخلو العمل من التضحية، مثلما أوضحت حالة الصحافي محمد نابوس وزوجته سمرة ناس. حينما قتل قناص محمد خلال بثه الأخبار على الهواء مباشرة أثناء اعتداء القذافي على بنغازي، وأخذت سمرة، وهي حامل في طفلها الأول، مكانه، معلنة "ما بدأه ينبغي أن يستمر، بغض النظر عما يحدث".

ويواصل نظام الأسد، في سوريا، قتل الصحفيين، وسجنهم وتعذيبهم. واحتجز مازن درويش بمعزل عن العالم الخارجي منذ شباط/فبراير ٢٠١٢، وهو رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، وهي المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي مقرها سوريا ومعتمدة لدى الأمم المتحدة، وأفادت الأنباء أنه تعرض

خلال التغيرات التكنولوجية، واستراتيجيات عسكرية جديدة فيما يتعلق بالصحافة والتحويلات التي تؤثر بشكل مباشر على ظروف عمل الصحفيين بشكل عام، وبالتالي وضع العاملين في مناطق النزاع المسلح في حالات ضعف خاصة.

وتؤيد الأرجنتين التوصيتين اللتين سمعناهما من العديد من الصحفيين والمنظمات غير الحكومية، وهما الاعتراف بالضعف الخاص للصحفيين في حالات النزاع وإدماج ذلك المنظور في ولايات جميع بعثات حفظ السلام التي أنشأها مجلس.

وأشكر السيدة الرئيسة على تنظيم هذه المناقشة. وبغية أن يصبح هذا الالتزام حقيقة واقعة، يجب ألا نركز انتباهنا على حالات النزاع فحسب، حيثما يعمل الصحفيون كل يوم، ولكن أيضا على الظروف المهنية والاقتصادية والهيكلية التي يعتمد عليها عملهم، بهدف كفالة حرية الصحافة والمعلومات والتعبير.

وأشكر السيدة كاثلين كارول، والسيد مصطفى حاجي عبد النور، والسيد ريتشارد إنغل والسيد غيث عبد الأحد. كما أود أن أشكر السيد روبرت كوكس، وهو صحفي في بوينس آيرس هيرالد، اعتقل عام ١٩٧٧ بصورة غير قانونية وخطف في ظل إرهاب الدولة في بلدي لأنه كان أول من نشر، لصالح المجتمع الدولي، ممارسة بلدي للانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان عن طريق الاختطاف، والتعذيب، والاختفاء والقتل. ولم يتعرض للاعتقال والخطف فحسب، لكنه اضطر أيضا إلى ترك الأرجنتين عام ١٩٧٩. وأغتتم الفرصة مرة أخرى لأقول، لن يحدث ذلك مرة أخرى أبدا!

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر نائب الأمين العام الياسون على إحاطته الإعلامية وعلى دعمه لهذه المسألة. كما نقدر تصريحات الأربعة أشخاص الذين تقدموا بإحاطات إعلامية، الذين قدموا قضية

والأنماط الجديدة والناشئة من تكنولوجيات الاتصالات للقرن الحادي والعشرين، بما فيها مختلف منتديات الإنترنت، والتدوين، وكتابة النصوص وغيرها من مواقع وسائط التواصل الاجتماعي، غيّرت طريقة عمل الصحفيين، بما يشمل المواطنين الصحفيين. وهذه الأشكال الجديدة من التواصل أتاحت توزيعاً أوسع وأسرع للمعلومات بشأن النزاعات عبر العالم. وإننا ندعو الدول الأعضاء إلى صون وحماية الهياكل الأساسية التي تمكن أعمال الصحفيين في حالات النزاع.

وختاماً، إنّ المجلس، تقديراً منه لقيمة أعمال الصحفيين الذين يُعدّون التقارير عن النزاعات، يلتزم بالمساهمة في حماية أولئك الذين يزودونا بمعلومات فائقة الأهمية. ونحن نشكر صحفيي العالم بأسره الذين يخاطرون بحياتهم سعياً إلى الحقيقة وتسلط الضوء على مواطن الظلام لكي يراها العالم كله. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يقوم بعمله لولاهم.

أستأنف الآن مهماتي بصفتي رئيسة المجلس.

أود أن أذكر المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربعة دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز أعماله سريعاً. أمّا الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيُطلب إليها أن تتكرم بتعميم نصوصها مكتوبة، والإدلاء بصيغة موجزة عنها عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد ماتشادو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): إنّ قضية حماية موظفي الوسائط الإعلامية في حالات النزاع المسلح قضية إنسانية وسياسية معاً. فهم، بصفتهم مدنيين، يتمتعون بالحماية بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية. ويضاف إلى ذلك أنّ القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) يحث أطراف النزاعات المسلحة على بذل قصارى جهدهم لمنع

للتعذيب من قبل نظام الأسد. وكانت ما يطلق عليها جريمته، مثل الكثير من زملائه، ممارسة حقه العالمي في حرية التعبير لإطلاع العالم على الفظائع التي يرتكبها النظام.

وكما ذكر آخرون، يذكرنا القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) بأن الصحفيين العاملين في مناطق النزاعات المسلحة يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني. ونظراً لمساهمة الصحفيين التي لا تقدر بثمن في عملنا، ينبغي على المجلس بذل كل ما في وسعه لكفالة حمايتهم. ولذلك، فإننا نناشد الأمين العام زيادة تركيزه على سلامة وأمن الصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بهم في تقاريره بشأن حماية المدنيين وفي تقاريره بشأن بعثات حفظ السلام التي تشمل ولايتها حماية المدنيين.

وعلاوة على ذلك، نحث الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي تساهم بقوات وأفراد شرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على كفالة دراية المسؤولين القضائيين، وموظفي إنفاذ القانون والأفراد العسكريين بها بالتزامهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بسلامة الصحفيين.

ولا بد من القضاء على الإفلات من العقاب على العنف ضد الصحفيين. وتؤيد الولايات المتحدة تأييداً تاماً خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب لعام ٢٠١٢. ونشجع الدول الأعضاء على سن أحكامها ووضع برامج حماية طوعية لصالح الصحفيين العاملين في مناطق النزاعات.

كما نؤكد المخاطر المحددة التي تواجهها الصحفيات، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

ويلزمنا نهج يراعي الاعتبارات الجنسية لدى النظر في التدابير المتخذة لضمان سلامة الصحفيين.

تبادل الآراء والمحادثات الخاصة من جانب الصحفيين قد تعرّضهم بسهولة لمخاطر كبرى، لأنه يتعيّن عليهم أن يحموا بأنفسهم خصوصية مصادرهم وأمنها وسريّة هويتها. وفي بعض الحالات، حين يقوم المراسلون، الذين ينقلون أخبار النزاعات المسلحة من الميدان، بالكشف سهوا عن مصادرهم، فإنّ ذلك قد يعني الفرق بين الحياة والموت، أو قد يعرّض للخطر جوهر قدرتهم على مواصلة أعمالهم. يضاف إلى ذلك أنّ الرقابة غير القانونية على اتصالات الصحفيين من جانب أطراف النزاعات وسواها، تناقض الالتزامات المعلّنة بالديمقراطية وسيادة القانون.

لذا، فإننا نسلّط الضوء على أهمية تعزيز الحق في الخصوصية لجميع الوسائط الإعلامية الإلكترونية وحمائته والتمتع به. والإدارة التعددية الديمقراطية والشفافة للإنترنت أساسية للاستخدام الكامل والكافي لتلك الوسيلة القوية بدون مخاوف من التدخل غير المبرّر وغير القانوني من جانب الكيانات الخاصة والمؤسسات العامة على السواء. وفي هذا السياق، تشكّل برامج الرقابة السرية مصدر قلق عميق، لأنّها قد تنتهك حقوق الإنسان لدى الأفراد. وكما ذكرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافانيثيم بيلاي، ”إنّ الانتهاكات المزعومة على نطاق واسع، من برامج الرقابة للحق في الخصوصية، تثير عددا من المسائل الدولية الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي يجب معالجتها“.

وبرامج الرقابة السريّة انتهاك لسيادة الدول أيضا. وفي هذا الصدد، قرّر أعضاء السوق المشتركة لبلدان الجنوب اتخاذ عدد من التدابير، بما في ذلك لدى الأمم المتحدة، بهدف إثارة المسألة والسعي إلى اعتماد قوانين تعددية لإدارة الإنترنت، تضمن حماية الاتصالات، وخصوصية الأفراد واحترام سيادة الدول.

وكما أشرتُ سابقا، إنّ حماية الصحفيين في النزاع المسلح مهمة إنسانية وسياسية معا. ومثل هذه المهمة دائمة، ومُلحّة في بعض الأوساط. والبرازيل تدعم دعما كاملا جميع جهود

انتهاكات القانون الإنساني الدولي ضد الصحفيين وموظفي الوسائط الإعلامية والأفراد المرتبطين بهم.

والبعد السياسي للمسألة ينطلق من حقيقة أنّ تقارير الوسائط الإعلامية غير المنحازة الواردة من مناطق النزاع تشكل غالبا مصلحة عامة أساسية. ففي حالات عديدة، تجعل التغطية الإعلامية الموثوقة والمستقلة الفئات العديدة للنزاع المسلح موضع اهتمام المجتمع الدولي، بما فيه المجلس، ونحننا على إثبات الإرادة السياسية اللازمة لوقف العنف واستعادة السلام.

وفي هذا الصدد، توازي حماية الصحفيين في النزاع المسلح حماية وتعزيز دورهم الأساسي في المساهمة ببناء سلام مستدام.

لذا، تؤكد البرازيل مسؤوليتنا الجماعية عن حماية محترفي الوسائط الإعلامية في النزاع المسلح، وترفض بشدة أعمال قتل الصحفيين والتحرش بهم وتخويفهم واحتطافهم، فضلا عن أي عنف آخر ضدهم في مثل تلك الحالات.

ويتعيّن على الدول دعم الحق في حرية التعبير، لا أثناء النزاعات المسلحة فحسب، بل في أعقابها أيضا. وهذا الحق أداة لتمكين الشعوب من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية للبلدان بعد انتهاء النزاع. واحترامه مدخل إلى بناء السلام والمصالحة الوطنية.

لقد دأبت الحكومة البرازيلية على المشاركة الفعالة في حماية محترفي الوسائط الإعلامية عموما، كما يظهر من مشاركتنا في المناقشات ذات الصلة الجارية في مجلس حقوق الإنسان، بصفتنا عضوا في الفريق الأساسي المعني بسلامة الصحفيين وتعزيز حقوق الإنسان وحمائتها والتمتع بها عبر الإنترنت، وفي اليونسكو.

وحماية الصحفيين في النزاع المسلح تستلزم أيضا الاحترام الكامل لحقهم في الخصوصية في اتصالاتهم المهنية، بما يشمل الاتصالات عبر الهاتف والإنترنت. والرقابة التعسفية على

لكننا اليوم ينبغي أن نركز على الجوانب المتعلقة بالسمات الخاصة للصحفيين أنفسهم.

ولدى استعراض قائمة الإعلاميين العديدين الذين قُتلوا في سوريا خلال السنة الماضية، تذهلنا كثرة غير المرتبطين بمنظمات إعلامية تقليدية. والقانون الإنساني الدولي يحمي الوسائط الإعلامية الحديثة، مثل إعلام الإنترنت، والمدونين، وأشرطة الفيديو على الشبكة وغيرها من مصادر الأخبار الرقمية، وكلها سائدة الآن في هذا العصر الرقمي. لكن هذا الإضفاء للديمقراطية على المحتوى، خلافا للوسائط الإعلامية التقليدية، يعني أيضا أن صحفيي الوسائط الإعلامية الحديثة وغيرهم من الممارسين قد لا يكون لديهم المستوى ذاته من الإدراك لاحترام حقوقهم والتدريب عليه، أو للإجراءات العملية الوقائية التي قد يتخذونها في مناطق النزاع.

لذلك، نشيد أيضا إشادة بالمبادرات التي تأخذ زمامها لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية من قبيل منظمة مراسلون من دون حدود لسد فجوة المعرفة.

من المحزن أن الوفيات التي تقع في صفوف العاملين في وسائط الإعلام لا تتوافق مع كثافة القتال. إن العدد الكبير في الوفيات التي تقع في سوريا والصومال بالمقارنة مع تلك التي تقع في مناطق الصراع الأخرى يؤكد أن صراعات مختلفة تتطلب ردودا مختلفة ومصممة خصيصا لحماية الصحفيين، وهي مسألة ينبغي لمجلس الأمن أن يبحثها الآن على مستوى كل بلد على حدة، لأننا نشجع إدراج عبارة معينة عن الموضوع في ولايات مجلس الأمن ذات الصلة. ولم يعد كافيا بعد الآن تناول هذه المسألة من خلال قرار مرّ على اتخاذه ست سنوات ونصف السنة، ويجب تفعيله في الميدان بحيث يمكن الصحفيين من الوصول إلى مصادرهم، وكما شدد ممثل البرازيل من فوره، لتمكينهم من حماية تلك المصادر وخاصة وقاية أنفسهم من الأذى.

المجلس، المنسجمة مع مسؤولياته بمقتضى الميثاق، للتصدي لهذا التحدي بنجاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نرحب بمبادرتكم، سيدتي الرئيسة، في استضافة مجلس الأمن مقدّمي إحاطات إعلامية مُهمّين ومبتكرين حقا. فالصحفيون الذي يعدون تقارير بشأن حالات النزاع المسلح، مثل مقدّمي الإحاطات الإعلامية الذين استمعنا إليهم اليوم، جديرون بالتقدير على إيصال الصورة القائمة للنزاع المسلح إلى المقرّ.

فإلى جانب إعداد التقارير الذي تضطلع به الأمم المتحدة، تشكل الوسائط الإعلامية الإخبارية جزءا من مصفوفة صنع القرار لدى المجتمع الدولي، ليس أقلها ما يتعلق بالقرارات التي يتخذها المجلس نفسه، كما أوضح فعلا عدد من أعضاء المجلس. ويمكن لوسائط الإعلام أن تسهم أيضا في تغيير وجه النزاعات وحلّها، فيما يوزّع عمل الصحفيين المحترفين والمدنيين المعلومات، ويكشف المظالم ويسلط الضوء على الفضائح. حقا، إنّ وجود وسائط إعلامية مستقلة أساسي في اختبار تغطية تقارير أخرى لما يجري في مناطق النزاع، وهو تحقّق هام ممّا يسمّى الخطّ الرسمي، سواء كان من الحكومات المضيفة، أو أصحاب المصلحة المعنيين أو حتى الأمم المتحدة ذاتها.

لقد جرى تذكيرنا عدة مرات في هذه المناقشة بأنّ الحقيقة هي أولى ضحايا الحروب غالبا. والصحفيون الموجودون في حالات النزاع، حين يقولون الحقيقة للسلطة، يمكنهم أن يسهموا في تصويب هذا الخطأ. فتدفق المعلومات والكشف عن جرائم الحرب آليتان أساسيتان لمكافحة الإفلات من العقاب على صعيد جرائم الحرب.

والعديد من النقاط الهامة التي يمكن طرحها فيما يتعلق بهذا الموضوع، مرتبطة أيضا على نطاق أوسع بحماية المدنيين.

وفي الوقت الذي نتكلم فيه هنا يشتعل الشرق الأوسط. فمن مضائق جبل طارق حتى مضائق هرمز، يستصرخ الناس من أجل الإصلاحات الديمقراطية والحريات. إن واجهة ما يسمى بالربيع العربي قد انهارت وحل محلها القمع والفوضى والإرباك التي ما برحت تستبد في المنطقة ولوقت طويل. إن الهجمات على وسائل الإعلام آخذة في الازدياد في جميع أرجاء العالم ولكن ما من مكان يتعرض فيه الصحفي للخطورة أكثر من منطقة الشرق الأوسط.

كل يوم، نجد الناس في جميع أرجاء المعمورة يجلسون أمام أجهزة التلفزيون، ويتصفحون الصحف ويستعرضون الإنترنت لمتابعة الأحداث التي تتبدى في الشرق الأوسط. تلك المعلومات تردنا من رجال ونساء يتسمون بالشجاعة ويحملون أرواحهم على أكفهم لتوثيق حركات التمرد الدموية والثورات التي تندلع في جميع أرجاء المنطقة. فلا يكفي أن الصحفيين يرزحون تحت نير الرقابة والتخويف والخطف، بل يصبحون حاليا أهدافا متعمدة للعنف. فمن بغداد إلى دمشق ومن طهران إلى الخرطوم يتعرض الصحفيون للضرب والاعتصاب والتعذيب والقتل.

إن الصحافة هي مكبر الصوت الجماهيري الذي يحمله الرجال والنساء الشجعان إلى الشوارع مطالبين بالاستماع إليهم. ومع ذلك، وفي معظم أرجاء الشرق الأوسط يجري خنق أصواتهم وقصصهم. والدول العربية بتكميمها لتلك الأصوات إنما تعوق قدرتها على تنمية مجتمعاتها وتحسين الأحوال المعيشية لمواطنيها. إن الرقابة التي تسير جنبا إلى جنب مع وسائل الإعلام المستقلة جوهرية لجعل الحكومات مساءلة أمام مواطنيها. وكل صوت يجب أن تتاح له الفرصة لكي يُسمع، وخاصة أصوات أعضاء المجتمع المعارضين والمهمشين. أما في إسرائيل، فإن حرية الصحافة جزء من نسيج مجتمعتنا الديمقراطي. وكما يعرف المجلس لا يوجد لدينا نقص في

وفوق ذلك كله، بوسع الصحفيين القيام بدور هام في منع نشوب الصراعات واستجلاء الآفاق وإطلاق التحذيرات المبكرة. إن المجتمع الدولي في حالة عدم وجود عمليات حفظ سلام أو عمليات مراقبين وبعثات سياسية يعتمد على وسائل الإعلام لكي تبلغه وتنبيهه إلى الحالات التي تكون عرضة للانجراف إلى صراع مسلح، وإنني أعرف أن ذلك قد يساعد كثيرا أعضاء المجلس المنتخبين. ويجب علينا جميعا دعم وسائل الإعلام بوصفها جهات فاعلة هامة تمكن مجلس الأمن والأمم المتحدة من العمل في مجال الوقاية.

ومن المتأصل في عمل الصحفيين أنهم في مناطق الحرب يقومون بمهام تعرضهم للخطر. وفي الواقع، كثيرا ما يُقبلون عليها، ومن المتناقضات أننا نستفيد من تلك المجاورة. أما التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي فهو ضمان العمل الجوهري الذي يقوم به الصحفيون المتمثل في المجاهرة في الحقيقة أمام القوة، وضمان عدم تعرضهم لأعمال العنف المتعمدة والمستهدفة. وأقول أن تلك المهمة، بل المسؤولية، ينبغي لنا أن نعيد تأكيدها اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، أشكرك على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة والتوعية ولفت الانتباه إلى موضوع هام. وهل لي أيتها السفيرة دي كارلو أن أضيف أيضا ملاحظة شخصية مؤداها أنه من دواعي سروري الكبير أن أدلي بهذا البيان وأنت تترأسين هذه الجلسة.

لقد قُتل هذا العام حتى الآن ٢٦ صحفيا وسجن ١٧٥ منهم أننا تأديتهم لعملهم. فبدلا من سرد القصة يصبح الصحفيون على نحو متزايد موضوع القصة نفسها. ولا بد من أن نكون متحدين في إدانتنا للذين يسعون إلى كبح صوت الصحافة وإخفاء الحقيقة.

الصحفيين ليس مجرد هجمات على أفراد بل أنها هجمات على الحرية - على حرية الكلام وعلى حرية التعبير وعلى حرية الصحافة. إن الذين يحاولون تكميم أفواه الصحفيين يحاولون في الحقيقة تكميم أفواه الملايين الذين يجدر سرد قصصهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد إيرازوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر وفد الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة التي تشمل مجالا يجمع بين الحق في حرية التعبير المتجسد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والقانون الإنساني الدولي المتجسد في اتفاقيات جنيف. وكما أكد مجلس حقوق الإنسان فإن الحق في حرية التعبير "يشكل أحد الأركان الأساسية للمجتمع الديمقراطي وأحد الشروط الأساسية لتقدمه ونماه" (A/HRC/RES/21/12). لقد أبرز الأمين العام من جانبه الدور الحيوي الذي يؤديه الصحفيون في شجب معاناتهم ومعاناة المدنيين في حالات الصراع المسلح وانتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان. وللمرة الأولى في قرار لمجلس الأمن، القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) المتخذ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، اعتبر أن الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين يخضعون للحماية المدنية.

إن الصحفيين الذين يقومون بواجبهم في حالات الصراع المسلح يواجهون مشاكل مزدوجة تتمثل في عدم الأمن والإفلات من العقاب. وفي الواقع، وفقا للاتحاد الدولي للصحفيين، قضى في عام ٢٠١٢ فقط ١٢١ صحفيا أثناء قيامهم بوظائفهم. ويُقدر أيضا الاتحاد أنه يجري التحقيق فقط في حالة واحدة من بين كل ١٠ حالات اغتيال لصحفيين.

ووفقا للقانون الدولي، فإن المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين بمن فيهم الصحفيون وموظفي وسائل الإعلام، تقع على عاتق الدول.

مكاتب وسائط الإعلام التي تُبلغ عن كل جانب من جوانب المجتمع وفي أحيان كثيرة تتقدم بمطالب لحكومتنا وقادتنا. إن التزامنا بالتبادل الحر للأفكار قد جعل إسرائيل وجهة يختارها العديد من المراسلين. فالصحفيون في إسرائيل لا ينبغي أن يخجلهم الشعور بالخوف من الاعتقالات التعسفية والسجن والإعدامات المألوفة في الدول الاستبدادية التي تشكل بقية منطقتنا. إن الحريات التي توفرها إسرائيل هي بركة ولعنة في نفس الوقت. وفي حين أننا نشعر بفخر عظيم نحو مؤسساتنا الديمقراطية نجد أنها في أحيان كثيرة تلقي بعبء الإدانة على كاهل إسرائيل. وفي نهاية الأمر سرعان ما يواجه الصحفيون الأجانب عدسات الأخبار في تل أبيب بدلا من مواجهة الرصاص في دمشق أو التعذيب في طهران. فبعض المراسلين يختارون التركيز على تفحص الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في الشرق الأوسط. بدلا من المجازفة بسلامتهم فإنهم يتقاطرون على إسرائيل لأنهم يعرفون بأنه لا توجد عواقب تُذكر عليهم، ومن المحتمل جدا أن ينالون جائزة بوليتزر للصحافة على جهودهم.

بيد أنه على الرغم من كل التحديات التي تسير جنبا إلى جنب مع الصحافة المستقلة، لا يساورني أدنى شك بأن الفوائد تفوق التكلفة. وكما قال توماس جيفرسون "إن حريتنا تتوقف على حرية الصحافة، ولا يمكن الحد من تلك الحرية من دون خسارة". فالحرية والديمقراطية والتسامح تشكل أعباء ثقيلة، وإسرائيل فخورة بتحمل تلك الأعباء. وبوجود الكثير من المراسلين والنشطاء في مجال حقوق الإنسان من حيث زيادة معدل نصيب الفرد عن أي مكان في العالم، تدرك إسرائيل أن ما من مجتمع يمكن أن يكون حرا حقا إلا إذا نال مواطنوه الحق في طرح الأسئلة وتحدي الوضع الراهن والإعراب بصراحة عما يدور في أذهانهم.

وعلى الرغم من كل عيوب الديمقراطية فإنها تسمو كثيرا على أي ديكتاتورية وحشية ومدمرة. فشن الهجمات على

ولكل ذلك هدف واحد، هو تهيئة بيئة مؤاتية لأداء الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام والاتصالات لمهمتهم القيمة بطريقة آمنة ومستقلة وفي وقتها المناسب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا.

السيدة مورموكي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه على تنظيم مناقشة اليوم. وفي ضوء التوجهات المفزعة بشأن وفيات الصحفيين في مناطق النزاعات، تأتي هذه المناقشة في حينها تماما. كما أود أن أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، على إحاطته الإعلامية، والصحفيين الذين أدلوا بشهاداتهم المؤثرة.

وإلى جانب الملاحظات التالية، تؤيد ليتوانيا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

نحن نعتمد على وسائل الإعلام لإشباع حقنا في حرية تدفق المعلومات وحرية الرأي. وعمل الصحفيين والإعلاميين والمدونين في الدفاع عن تلك الحرية أساسي. وفي مناطق النزاعات بصورة خاصة، فهم عيون وآذان العالم بالنسبة لأعداد لا تحصى من الضحايا الذين قد تمضي معاناتهم ووفاتهم دون أن يشعر بها أحد، لولاهم. وعلينا ألا نخذل أولئك الذين يؤدون هذا العمل الأساسي.

مع ذلك، كان عام ٢٠١٢ ثاني أسوأ عام بالنسبة للصحفيين، إذ ارتفعت خلاله وفياتهم بنسبة ٤٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١. وأكثر من نصف الضحايا قتلوا في حالات يبقونها مجلس الأمن قيد نظره. وتبادل إطلاق النيران المرتبط بالقتال مسؤول عن أكثر من ثلث وفيات الصحفيين على مستوى العالم في عام ٢٠١٢، وهو أكثر من ضعفي المتوسط التاريخي. وصحفيو الإنترنت تضرروا أكثر من

وتقع تلك المسؤولية أيضا على عاتق الأطراف من غير الدول، كالمجموعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية. ومكافحة الإفلات من العقاب لأولئك المسؤولين عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي ما فتئت تمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في حماية المدنيين في النزاع المسلح. وذلك يشمل الصحفيين والمهنيين العاملين في مجال الإعلام والاتصال. ومن منظور أوسع، يصبح من الضروري، كما أوصى بذلك المقررون الخاصون المعنيون بحالة حقوق الإنسان، أن تجري الدول التحقيقات إلى جانب الملاحقة الجنائية لتلك الجرائم المرتكبة ضد حرية التعبير.

وبلدي يؤيد خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي وضعت مسودتها في إطار اليونيسكو. ونرى أن خطة العمل هذه ينبغي أن تكون حجر الزاوية لاستراتيجية لحماية الصحفيين والعاملين في مجال الاتصالات. ونفهم أن حماية الصحفيين تشمل حماية مصادرهم، بالطبع. كما أننا ندعم عمل مجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد، والذي يتجاوز حالات النزاع المسلح.

ولدى المجتمع الدولي معايير كافية لحماية السكان المدنيين والصحفيين والعاملين في مجال الإعلام والاتصالات. وترد تلك المعايير في معاهدات عالمية وقرارات للأمم المتحدة. لذلك، فإننا لا نحتاج إلى بلورة معايير دولية جديدة. بل لقد آن الأوان بصورة ملحة للانتقال إلى مرحلة تطبيق تلك المعايير. وعلى مجلس الأمن أن يطالب بتطبيق تلك المعايير. وينبغي للدول أن تطبق المعايير من خلال تدابير تشريعية وغيرها تشمل الأطراف ذات الصلة، كالهئية القضائية والشرطة والمجتمع المدني. وهناك مجال واسع للنهوض بالتعاون الإقليمي والدولي بما يعود بالنفع على أمن وسلامة الصحفيين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام والاتصالات.

ووفدي بحث المجلس على أن يستمر في تناول مسألة سلامة الصحفيين وأمنهم تماشيا مع أحكام القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، في المناقشات المواضيعية بشأن حماية المدنيين وفي الحالات الخاصة ببلدان بعينها، وكذلك من خلال التقارير عن متطلبات بعثات حفظ السلام. ونرحب كذلك بإدراج الأمين العام لمسألة حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة في تقاريره المنتظمة بشأن حماية المدنيين والتقارير الأخرى ذات الصلة.

وفي عالمنا اليوم، حيث يعاني ملايين المدنيين من النزاعات، ويتعرضون للتهديد والإيذاء والاضطهاد، وقد يكون اهتمام العالم بهم هو أملهم الأخير في البقاء، فإن تعزيز الاستجابة الدولية لإزاء الاعتداءات على الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم أمر أساسي، على أن يمارس مجلس الأمن دوره الريادي بشأن هذه المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير - هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الـ ٢٨. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحين المحتملين ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ وعضو رابطة التجارة الحرة الأوروبية ليختنشتاين، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ إلى جانب أوكرانيا وأرمينيا وجورجيا.

نشكر الرئاسة على إعادة هذه المسألة إلى المجلس بعد القرار التاريخي ١٧٣٨ (٢٠٠٦). كما أشكر نائب الأمين العام إلياسون على إحاطته الإعلامية، والصحفيين على شهادتهم المثيرة للاهتمام.

أي وقت سابق، وعدد القتلى بين صفوف المتفرغين تجاوز المتوسط التاريخي أيضا. ومن المؤسف أن الإفلات من العقاب يبقى متفشيا فيما يتعلق بالوفيات بين الصحفيين. وكما لاحظ نائب الأمين العام والسيدة كارول في وقت سابق، فإن قتلة الصحفيين يخرجون طلقاء في ٩ من كل ١٠ حالات.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يدعم الأحكام ذات الصلة بحماية الصحفيين والواردة في القانون الإنساني الدولي. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أيضا أن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يعرف الهجمات المتعمدة ضد المدنيين على أنها جرائم حرب. ولتوانيا تطالب الدول كافة بكفالة أمن وسلامة المدنيين، بما في ذلك الصحفيين، ووضع حد للإفلات من العقاب والسعي إلى المساءلة عن الجرائم التي ترتكب بحق السكان المدنيين.

وفي عام ٢٠١٢، وبصفته رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا آنذاك، قام وزير خارجية ليتوانيا بوضع مسألة أمن وسلامة الصحفيين على رأس جدول أعمال المنظمة. وكما لاحظ الرئيس الليتواني للمنظمة حينها:

”إن العنف البدني الذي يستهدف الصحفيين انتهاك جسيم وأساسي لحقوق الإنسان. وهو أمر غير مقبول تماما. فالعنف ضد الصحفيين يسترعي انتباهنا وشعورنا بالغضب عن حق“.

وقد أدلى بتلك الملاحظات بينما كان هو ومعه ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنيين بحرية وسائط الإعلام بصدد نشر الكتيب الإرشادي The OSCE Safety of Journalists Guidebook وتجربتنا مع هذه المنظمة عززت إيماننا بأهمية المنظمات الإقليمية في كفالة حرية وسائط الإعلام، وسلامة الصحفيين والنهوض بالمساءلة، لأن الجهود الإقليمية تيسر ترجمة الالتزامات العالمية إلى أعمال على أرض الواقع.

في ذلك حماية الصحفيين، بمن فيهم المدونين، بغية الرد بشكل متسق وفعال على الانتهاكات للحق في حرية التعبير عن الرأي. والاتحاد الأوروبي عاقد العزم على مواصلة الدفاع عن حرية الصحافة على مستوى العالم.

وندعو جميع الحكومات إلى تعزيز بيئة آمنة ومواتية يمكن فيها للصحفيين أن يؤديوا عملهم بشكل مستقل، دون تدخل لا مبرر له، ودون خوف من الرقابة أو الاضطهاد أو الملاحقة القضائية. وندعو أيضا الدول إلى كفالة المساءلة من خلال التحقيق في الاعتداءات على الصحفيين، بمن فيهم المحررون، وتقديم الجناة إلى العدالة، وتوفير سبل الانصاف الكافية للضحايا. ونحن نتطلع إلى تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة بحماية الصحفيين، ومنع الاعتداءات عليهم، ومكافحة الإفلات من العقاب على الاعتداءات التي ترتكب ضد الصحفيين. وسيكون إنهاء الإفلات من العقاب تدبيرا فعالا جدا لضمان سلامة الصحفيين في الأمد البعيد.

وندعو جميع الحكومات إلى احترام حرية الصحفيين وحقوقهم وإلى حمايتهم، لا سيما في المهام المهنية الخطيرة في مناطق الصراع المسلح، وندعو جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. كذلك ندعو جميع أطراف الصراع إلى السماح، في إطار القواعد والإجراءات المعمول بها، بوصول العاملين في وسائل الإعلام وقيامهم بالتغطية، حسب الاقتضاء، في حالات الصراع المسلح الدولي وغير الدولي.

وفي هذا السياق، نود أن نذكر بالبيان الرئاسي الذي اعتمدته مجلس الأمن في شباط/فبراير، والذي يذكر بوضوح "ضرورة اعتبار الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بهم، العاملين في بعثات فنية تحفها المخاطر

شهد عام ٢٠١٢ أعلى عدد من الصحفيين الذين قتلوا أثناء تأدية مهمتهم الحيوية الأهمية. والجزء الأول من عام ٢٠١٣ مقلق جدا بالنسبة لهذا الشأن أيضا. وهذا يفرض على المجتمع الدولي النظر في أفضل السبل لحماية الصحفيين في النزاعات والسبيل الأمثل لاستخدام تلك الطائفة من الوسائل القانونية والسياسية القائمة لتحقيق تلك الغاية. وينبغي أن تكون هذه المناقشة تذكرا بالثمن الفادح الذي ندفعه مقابل المعلومات.

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء التوجه المزعج المتمثل في العنف المتزايد ضد الصحفيين، بما في ذلك المدونين والمصادر الصحفية، في حالات النزاع وغيرها من الحالات على السواء، وأيضا من قبل الأطراف من غير الدول. والعنف يشمل التعذيب والقتل دون محاكمة والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي ومضايقة وقتل الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام. وتزعجنا أيضا القيود المفروضة على حرية الصحافة واستخدام الإنترنت والمستوى المتزايد للترهيب والعنف والرقابة الذي يواجهه الصحفيون، بما في ذلك المدونين، في كثير من البلدان. وفي نفس الوقت، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الصحفيات كثير ما يتعرضن للتحرش والعنف الجنسي. وقد نددنا مرارا وتكرارا بتلك التوجهات التي يجب التصدي لها على وجه الاستعجال.

إن الصحافة الحرة والمستقلة والنشطة هي حجر زاوية في أي مجتمع ديمقراطي. وحرية الرأي والتعبير حق أساسي وجزء أصيل من الكرامة الإنسانية. وهو مكسب أيضا في كثير من الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

وحرية التعبير عن الرأي تمتد أيضا إلى الإنترنت وكل وسائل الإعلام الأخرى. والاتحاد الأوروبي يعارض بشدة أي قيود لا مبرر لها أو غير متناسبة تفرض على الوصول إلى استخداماتها. ويطور الاتحاد الأوروبي مبادئ توجيهية بشأن حرية التعبير عن الرأي على شبكة الإنترنت وخارج نطاقها، بما

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد حسين (كندا) (تكلم بالفرنسية): نشكر الولايات المتحدة على قيامها بتنظيم المناقشة الجارية اليوم، ونشكر الصحفيين الذين شاطرونا خبراتهم الشخصية.

يمكن للصحفيين أن يواجهوا الخطر في كثير من الأحيان بسبب مهنتهم. والمناقشة الجارية اليوم تذكرنا بهذه الحقيقة. والحالات التي تتعلق بصحفيين كنديين تتضمن ميشيل لانغ وزهرة كاظمي. ففي عام ٢٠٠٩، قتلت الصحفية الكندية ميشيل لانغ التي كانت تعمل لصالح كالغاري هيرالد، بعبوة ناسفة يدوية الصنع في أفغانستان إلى جانب أربعة أفراد من القوات المسلحة الكندية. وفي عام ٢٠٠٣، توفيت المصورة الصحفية الكندية زهرة كاظمي نتيجة الجروح التي أصيبت بها أثناء احتجازها بسجن إيفن في إيران، بعد اعتقالها بسبب النقاط الصور خارج ذلك السجن في طهران.

وبالنسبة إلى الحالة الراهنة في سورية، وثقت الجمعية السورية للصحفيين مقتل ١٥٣ مهنيًا صحفيًا أو مواطنًا صحفيًا منذ بدء الانتفاضة. ونحن ندين الاستهداف المتعمد للصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بهم، ونذكر بأن المنشآت والمعدات العائدة لوسائل الإعلام تشكل أصولًا مدنية بموجب القانون الدولي، كما أكدته القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦). ويجب أن نواصل بذل جهودنا الرامية إلى تقديم مرتكبي هذه الأفعال الشنيعة إلى العدالة. ويجب مساءلة أولئك الذين يتعمدون استهداف المدنيين.

(تكلم بالإنكليزية)

إن كل دولة تحتاج إلى كفالة بيئة آمنة ومواتية يمكن فيها للصحفيين أن يؤديوا عملهم بشكل مستقل وبدون خوف من العنف. وهذا العبء، مع ذلك، لا يقع على عاتق الدول فحسب، إذ أن الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الجماعات

في مناطق النزاع المسلح، أشخاصا مدنيين يجب احترامهم وحمايتهم بصفتهم هذه“ (S/PRST/2013/2).

ونشجع الأمين العام على الاستمرار في إدراج مسألة حماية الصحفيين بالصراعات المسلحة في تقاريره المتعلقة بحماية المدنيين. ونشجع أيضا مجلس الأمن على تناول حماية الصحفيين في حالات الصراع المسلح، بما في ذلك عن طريق التصريحات العلنية، والإبلاغ عن احتياجات بعثات حفظ السلام أو الأمانة العامة، وتعزيز الولايات.

والمهم أيضا التأكيد على عمل مجلس حقوق الإنسان، الذي اتخذ في أيلول/سبتمبر الماضي القرار ١٢/٢١ بشأن سلامة الصحفيين، فضلا عن العمل الذي يقوم به مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مجال حماية حرية التعبير وسلامة الصحفيين. وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي تقودها اليونسكو والتي ترمي إلى مزيد من التعاون في ما بين منظمات الأمم المتحدة، هي وثيقة رئيسية في هذه المناقشة.

ونشيد بمنظمات المجتمع المدني وشبكات الصحفيين على عملهم، وعلى إبراز وفضح عمليات القتل والاعتقالات والهجمات على الصحفيين وأماكن عملهم. ويدعم الاتحاد الأوروبي منظمات المجتمع المدني بغية زيادة القدرات المهنية للصحفيين، وتوفير الحماية العاجلة لهم وتعزيز حريتهم في التعبير من حيث القانون والممارسة العملية.

وأود أن أنهى كلامي بالإعراب عن إشادة الاتحاد الأوروبي بجميع الذين يناضلون من أجل احترام حرية التعبير وعن دعمه لهم، وعن إشاداته بتعددية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى الحرة. وإنشاء بيئة حرة وآمنة للصحفيين سيعزز دون شك السلام والديمقراطية والتنمية في العالم.

المتشاطرة. وإننا نؤيد في ملاحظتنا تمام التأيد البيان الذي تم الإدلاء به للتو نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وبينما أصبحت سوريا، للأسف، في طليعة البلدان الأكثر دموية للصحافيين في هذا العام وفي عام ٢٠١٢، تظهر البيانات أن غالبية الهجمات ضد الصحافيين تجري في حالات لا يمكن وصفها بأنها حالات الصراع المسلح التقليدية أو المعتادة. فالصحافيون الذين يُلغون، على سبيل المثال، عن الجريمة المنظمة، والفساد، وأنشطة عصابات المخدرات، والاحتجاجات والانتفاضات الشعبية يمكنهم أن يصبحوا بسهولة أهدافا للاعتداءات، أو الاعتقالات التعسفية، أو المضايقات، أو أعمال الترويع. إزاء ذلك، حددت النمسا حماية الصحافيين كأحد أولوياتها خلال عضويتها الحالية في مجلس حقوق الإنسان.

وإلى جانب مجموعة عبر إقليمية من الدول الأعضاء، قدّمنا قرارا في مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وكان الهدف منه كفالة المساءلة عن الهجمات ضد الصحافيين، وتعزيز بيئة آمنة ومواتية يمكن للصحافيين أن يعملوا فيها بشكل مستقل. مرة أخرى، تم الاعتراف بأن الإفلات من العقاب للمسؤولين عن هذه الهجمات هو أكبر عقبة أمام توفير الحماية الفعالة للصحافيين. لذلك، عرضنا أيضا هذه المسألة في لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا في وقت سابق من هذا العام. ونذكر بأن مجلس الأمن لم يجدد فحسب التأكيد على معارضته الشديدة للإفلات من العقاب على الهجمات ضد المدنيين، ولكنه أكد أيضا على دوره في وضع حد له، بما في ذلك في القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩)، المتعلق بحماية المدنيين.

ونحن نشيد بقيادة المدير العام لليونسكو بوكوفا، الذي يدأب على الدعوة إلى حرية الصحافة، وإجراء تحقيق شامل في الهجمات. وقرار مجلس حقوق الإنسان ١٢/٢١، الذي

الإرهابية والمنظمات الإجرامية تشكل تهديدا متزايدا. والصحافيون يتحملون أيضا المسؤولية في هذا الصدد. ويجب عليهم أن يكفلوا تقديم التقارير عن الأحداث دون تعريض حياتهم لمخاطر لا لزوم لها أو حياة غيرهم من المدنيين. ويجب أن يتحملوا المسؤولية وأن يتخذوا احتياطات السلامة.

لقد عملت كندا مع مجموعات وسائط الإعلام المستقلة بغية توفير التدريب على المهارات الأمنية للصحافيين، كي يتمكنوا من حماية أنفسهم. كما أسهمنا في تمويل تدريب نشطاء وصحافيين سوريين لتوثيق الانتهاكات المرتكبة ضد نشطاء في مجال وسائط الإعلام في سوريا، كي يتسنى يوما ما تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. وسوف نواصل العمل مع شركاء رئيسيين في محاولة لدعم حرية التعبير في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل

النمسا.

السيد ثالينغر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود

أن أعرب عن تقدير النمسا للولايات المتحدة على تنظيم المناقشة المواضيعية الجارية هذا اليوم. إن مجلس الأمن باتخاذ القرار التاريخي ١٧٣٨ (٢٠٠٦) اعترف بأهمية حماية المهنيين الصحافيين ووسائط الإعلام في حالات الصراع المسلح. فحرية الصحافة والحق في حرية التعبير هما ركنا المجتمعات الديمقراطية وسيادة القانون، والمجلس في أعماله الخاصة يعتمد على المعلومات الدقيقة والمستقلة التي تأتيه من مناطق الصراع.

وعلى الرغم من أننا شهدنا خلال السنوات الأخيرة زيادة في عمليات القتل المستهدف للصحافيين، سواء في حالات الصراع أو في أوقات السلم، فإن مجلس الأمن لم يكن متسقا في تصديه لهذه التهديدات. لذلك، نعتقد أن الوقت الآن مناسب جدا لإجراء هذه المناقشة اليوم، وقد سرنا أن نسمع من نائب الأمين العام، وكذلك من الصحافيين عن تجاربهم وأفكارهم

الثاني/نوفمبر من هذا العام، وفي التقارير القطرية على السواء. إن تقديم المعلومات الحسنة التوقيت والدقيقة عن التهديدات التي يتعرض لها الصحفيين في حالات النزاع شرط أساسي للمجلس لمعالجة الموضوع بطريقة أكثر اتساقاً، ليس في البيانات المواضيعية والقرارات فحسب بل أيضاً في المداولات القطرية، بما في ذلك في عمليات حفظ السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا.

السيد أولياري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تعلق كوستاريكا أهمية كبيرة على هذه المناقشة. ونشكر الولايات المتحدة على عقدها، ونائب الأمين العام السيد يان إلياسون والصحفيين الأربعة المدعويين على عروضهم. يمكن أن يستمد مجلس الأمن فائدة كبيرة من معرفة مثل هؤلاء المهنيين وخبرتهم وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني. ونحث المجلس على تعزيز هذا النوع من التفاعل.

حينما يعمل الصحفيون وغيرهم من الإعلاميين في حالات النزاع، لا يواجهون المخاطر الناشئة عن تلك الحالات فحسب، بل يزيد تعرضهم للعدوان المتعمد أيضاً من قبل الأطراف المتحاربة، سواء كانت أنظمة جائرة أو جماعات طائفية أو الإرهابيين أو مرتكبي الجريمة المنظمة. ويمتد ذلك العدوان في كثير من الأحيان إلى مصادر المعلومات الخاصة بالصحفيين، وإلى سلامة وسرية اتصالاتهم.

ولا تهدف أعمال العنف الموجهة ضد الصحفيين إلى عرقلة قدرتهم الفردية على ممارسة الحق في حرية التعبير التي يتشاطروها جميع المواطنين فحسب. بل إن الاعتداء على الصحفيين وخطفهم وتعذيبهم أو قتلهم يسعى أيضاً إلى عرقلة حصول المجتمع على معلومات مستقلة عن النزاعات أو غيرها من الحقائق التي قد ترغب البعض في بقائها طي الكتمان. وغالبا ما يستهدف الصحفيون في شكل من أشكال الانتقام

اتخذ بتوافق الآراء، يطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يعد مجموعة من الممارسات الجيدة في مجال حماية الصحفيين، ومنع الهجمات عليهم ومكافحة الإفلات من العقاب. وستقدم هذه المجموعة إلى الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر، وستواصل النمسا عملها بشأن هذه المسألة في مجلس حقوق الإنسان.

أود كذلك أن أسلط الضوء على العمل الهام الذي قامت به الأمم المتحدة في هذا المجال. إن خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، تحت قيادة اليونسكو، توفر أداة هامة لكفالة اتساق التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة، وسوف تؤدي إلى أشكال جديدة للتعاون. وفي الوقت نفسه، تؤكد على المساهمة الهامة المستمرة التي تنجم في هذا الصدد عن العديد من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وبوجه خاص من جانب فرانك لارو، الذي - بصفته المقرر الخاص المعني بتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير وحمايته - كرس قدراً كبيراً من العمل والاهتمام للصحفيين، بمن فيهم المواطنون الصحفيون، وقدم عدداً من التوصيات المثيرة للاهتمام.

ونرى أن المجلس يمكن أن يستفيد من الخبرات والمعلومات المقدمة من المقررين الخاصين المعنيين، مثل فرانك لارو، بما في ذلك من خلال دعوتهم للمشاركة في المناقشات مثل مناقشة اليوم. كما أكد المقرر الخاص مسؤولية المنظمات الإعلامية والصحفيين أنفسهم في تعزيز السلامة، ونخطط علماً بوضع عدد من المؤسسات الإعلامية مبادئ توجيهية وتوصيات مفيدة بغية تحقيق تلك الغاية.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أعرب عن أمل النمسا في أن يدرج الأمين العام معلومات أكثر تفصيلاً بشأن الحالة والتهديدات الموجهة ضد الصحفيين، في تقريره المقبل بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، المقرر إصداره في تشرين

وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يسعى بجد أكبر لتطوير القدرات الوطنية من أجل كفالة المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن يسعى لتحسين الأمن والعدالة، واللجوء باستمرار إلى العدالة الدولية عندما يكون ذلك ضروريا. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يقوم حافزا دائما لدعم الجهود التي تبذلها المنظمات المهنية وغيرها من كيانات المجتمع المدني التي تعزز حماية الصحفيين، ومصادرهم، واتصالاتهم.

وتلتزم كوستاريكا بتلك القضية. ونماشيا مع هذا الالتزام، بدءا من ٢-٤ أيار/مايو استضاف بلدنا احتفال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة باليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي تضمن المؤتمر الدولي "تكلم من دون مخاطر: للممارسة الآمنة لحرية التعبير في جميع وسائل الإعلام". وتسير مناقشة اليوم على نفس النوال، ولكن هناك أكثر من ذلك بكثير لا بد من القيام به، يجب أن نواصل بذل الجهود من أجل مواصلة المضي قدما.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة اندليكش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب من أجل معالجة المسائل المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، مع التركيز بشكل خاص على حماية الصحفيين. كما أشعر بالامتنان لنائب الأمين العام السيد يان الياسون ولممثلي وسائل الإعلام على إحاطتهم الإعلامية.

تؤيد البوسنة والهرسك البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تضطلع الأمم المتحدة كل يوم بأعمال صعبة وقاسية للغاية لضمان الحماية الواجبة من ويلات الحرب. إن النهج الأكثر

من أجل جعلهم مثالا بغية زرع الخوف في صدور الصحفيين الآخرين وفي صدور السكان المدنيين ككل -وهي طريقة قمع سلبية قائمة على نهج رد الفعل واستباقية في آن واحد.

والأمر الأكثر تعقيدا هو النزاعات، لقد زادت الحاجة إلى أصوات خارجية قادرة على توفير معلومات دقيقة وخطيرة، استنادا إلى المعايير الأخلاقية القوية والتنوعية. هذه المهمة الاجتماعية الحيوية للصحفيين المحترفين والإعلاميين، لا سيما في الحالات التي، بحكم طابعها، تهدد السلم والأمن الدوليين. ولذلك فإن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن حماية الصحفيين وإخضاع المعتدين للمساءلة. ولذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل مشاركته في هذه المسألة. كما تمتد المسؤولية إلى منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وعلى وجه الخصوص، إلى الدول الأعضاء فيها.

ونعتمد بالفعل، لدى الاضطلاع بهذه المهمة، على أدوات دعم هامة. وتتمثل إحدى أهم هذه الأدوات في تعزيز احترام وتحقيق القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية أو النزاعات الداخلية. ويشمل ذلك المعايير المحددة من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الموقعة عام ١٩٤٩ بشأن سبل حماية الصحفيين. وقرارات مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين - لا سيما القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) بشأن حماية الصحفيين - والفقرة ١٦ من البيان الرئاسي الوارد في الوثيقة S/PRST/2013/2، والمبادئ التوجيهية الهامة. إضافة إلى ذلك، المعايير الموجودة في اللوائح والقرارات المتعلقة بحماية موظفي المساعدة الإنسانية ينبغي أن تمتد إلى الصحفيين.

ومن ناحية عملية على نحو أكبر، تكتسي استراتيجية التنفيذ والتطبيق الوطني لخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب أهمية خاصة. ونسلط الضوء على الدور الذي اضطلعت به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تصميم وتنفيذ هذه المبادرات.

الصحفيين. وعلاوة على ذلك، من الأساسي تأكيد التزام الدول بمنع مثل هذه الاعتداءات، وضرورة سوق المسؤولين عنها إلى العدالة. ويجب تعزيز الجهود لدعم مكافحة الإفلات من العقاب، على المستويين الوطني والدولي على السواء.

وتؤدي الجزاءات والتدابير المحددة الأهداف دورا هاما في الجهود عموما، كما في المبادرات لتحسين الامتثال للقانون من جانب الجماعات المسلحة غير الحكومية.

ومع أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الدول، فإن الأمم المتحدة تؤدي دورا أساسيا عبر نهجها المنظم لحماية المدنيين، الذي يتصدّر الجهود العالمية. وإننا نؤيد توفير معلومات أكثر شمولية وتفصيلا بشأن حماية المدنيين في حالات قُطرية محددة، فضلا عن قياس مدى التقدم في تنفيذ ولايات حفظ السلام المتعلقة بحماية جميع المدنيين، بما يشمل الصحفيين.

ويتعيّن علينا أن نضمن حماية الحق في حرية التعبير، ومعاينة السلوك غير الأخلاقي من جانب الصحفيين أو الوسائط الإعلامية في الوقت نفسه. إذا غالبا ما تُستخدم المعلومات غير المتحقق منها أو حتى الملفقة بصفتها سلاحا في حالي السلام والنزاع. وقد شهدت البوسنة والهرسك في الماضي أسوأ تأثيرات خطاب الكراهية، الذي لم يكن مسألة حرية تعبير، بل هو خطاب حُرّض على الكراهية العرقية وعمليات القتل. وفي هذا الصدد، نرى أنه على الصحفيين أن يرتقوا إلى مستوى المعايير الأخلاقية العليا في جميع الأوقات وفي ظل جميع الظروف. فممنع ومكافحة تشجيع وتمثيل أو تحسيد التعصّب العرقي أو القومي أو الديني، والكراهية والعنف هما موضع مصلحة حيوية لشعب البوسنة والهرسك.

وإننا نؤيد كل تحريض على العنف ضد المدنيين في حالات النزاع المسلح. كما نؤكد مجددا ضرورة أن يُساق إلى العدالة الأفراد المحرضون على هذا العنف، عملا بالقانون الدولي المطبّق. وتفويض بعثات حفظ السلام لحماية المدنيين يبقى أحد أبرز الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن لتعزيز الحماية. وعلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يبديا استعدادهما للنظر في خطوات

استحسانا في حالات النزاع هو الحل السلمي للنزاعات من خلال الجهود الدبلوماسية. ومن دواعي الأسف، لا تزال تنشب النزاعات المسلحة ولا يزال المدنيون في تلك الحالات في حاجة إلى الحماية. وتمثل اليوم مساعي الأمم المتحدة معالم هامة في الجهود العالمية الرامية إلى حماية أفضل للمدنيين في النزاعات المسلحة. ولا يمكننا الشك في أن هناك حاجة للأمم المتحدة، وخاصة لمجلس الأمن، بغية مواصلة العمل على تحسين التخطيط والتأهب والسياسات الرامية إلى الحد من تضرر المدنيين الأبرياء من النزاعات. ونود أن نؤكد من جديد التزامنا بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وبلاستمرار والتنفيذ الكامل لجميع القرارات ذات الصلة.

ويعد اتجاه الاستهداف غير القانوني للمدنيين - بمن في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والعاملون في المجال الإنساني والصحفيون - مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا. ولا يوجد أي مبرر للجماعات المسلحة لمهاجمة المدنيين. ولذلك، نؤكد على مسؤولية جميع الأطراف في النزاع عن كفالة أمن المدنيين والامتثال بشكل صارم لقواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتكتسي حماية الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك الحق في تلقي الآراء والتعبير عنها ونقل المعلومات، أهمية حاسمة في جميع المجتمعات. ومع ذلك، كثيرا ما يتعرض الصحفيون ووسائل الإعلام لمختلف أشكال الضغط والابتزاز بل وحتى الاعتداءات الجسدية. فمن الواضح تماما أن تلك الهجمات على الصحفيين تضعف حرية كل مواطن وتعرضها للخطر.

واليوم يقتل عدد متزايد من الصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بهم أو يتعرضون للإصابة أثناء نقل الاخبار عن حالات النزاع، على الرغم من أنهم يعتبرون من المدنيين ويجب احترامهم وحمايتهم على نفس النحو.

وإذ نعرب عن قلقنا الشديد حيال هذه المسألة، نودّ تذكير جميع أطراف النزاعات المسلحة بالتزاماتها القانونية تجاه حماية

التراع أحد أخطر الأعمال في العالم. ونعتقد أيضا أنّ جلسة مجلس الأمن اليوم يمكن أن تعطي زخما إضافيا لجهودنا في البحث عن الحقيقة والموضوعية، وإعداد الآليات لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف ضد الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب.

ختاما، نحيي ذكرى جميع الصحفيين الذين فقدوا أرواحهم وهم يؤدون أعمالهم لكي يستوفي المواطنون حقهم في الحصول على معلومات موثوقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يزال عدد من المتكلمين المتبقين على قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعترم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلِّت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

الاستجابة لجميع أعمال العنف ضد الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام، عند الإذن بإيفاد البعثات ميدانيا في حالات التراع. وفي الوقت نفسه، من الأساسي التفكير في خطوات الاستجابة للبحث الإعلامي التحريضي على الجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وعمل الصحفيين الموضوعي والتزيه في حالات التراع المسلح موضع تقدير وضروري من جهة، ولكنه يتأثر سلبا بالمخاطرة الشديدة من جهة أخرى. إننا في منتصف عام ٢٠١٣، وقد فقد عدد كبير من الصحفيين حياتهم أثناء إعدادهم تقارير عن نزاعات مختلفة. وعلينا أن نلاحظ كذلك أنّ عدد الضحايا الصحفيين قد ازداد بشكل كبير، مما جعل الإبلاغ عن مناطق